إسرائيل بين هشاشة الداخل وصلابة البنية.. مصادر القوة والضعف ومستقبل المشروع الصهيوني

د/ محمد أحمد صالح

تتناول هذه الورقة مستقبل إسرائيل من منظور استراتيجي نقدي، متجاوزةً أطروحات الانهيار الحتمي أو القوة المطلقة، لتكشف التناقض بين صلابة مؤسسات الدولة ومصادر هشاشتها البنيوية. وتحلل مرتكزات القوة العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية والدعم الغربي، في مقابل تصاعد الأزمات الديموجرافية والاجتماعية والسياسية، وأعباء الحروب، وأزمة التجنيد، وتراجع التماسك الداخلي والشرعية الدولية. كما تستشرف تأثير التحولات الإقليمية والدولية ومستقبل القضية الفلسطينية في معادلات الاستمرار الإسرائيلي. وتخلص إلى أن مستقبل المشروع الصهيوني يرتبط بمدى قدرته على احتواء تناقضاته، وأن احتمالات تآكله تظل مشروطة بتفاعل أزماته الداخلية مع الضغوط الخارجية، لا بانهيار تلقائي أو وشيك.

لهذا تنطلق من فكرة أساسية مفادها أن الرهان على الانهيار التلقائي لإسرائيل بفعل تناقضاتها الداخلية لا يقل خطورة عن الاعتقاد باستحالة هزيمتها، فكلا التصورين يعفي العقل العربي من مسؤولية بناء أدوات المواجهة وتغيير موازين القوى. لكنها تتجاوز الطرح الأصلي إلى معالجة أكثر اتساعا وعمقا، من خلال إعادة تقييم مفهوم الدولة الوظيفية، وتحليل البنية المادية والاستعمارية للمشروع الصهيوني، وقياس مصادر القوة والضعف الإسرائيلية، واستشراف أثر التحولات الديموجرافية والاجتماعية والعسكرية والاقتصادية، فضلا عن مستقبل العلاقة مع الولايات المتحدة والغرب، والتحولات الإقليمية والدولية، والقدرة العربية والفلسطينية على التأثير في مسار الصراع.

وهذا يعني أن الأطروحة الأساسية هي ان إسرائيل ليست دولة محصنة ضد التفكك، وليست أيضا كيانا ينتظر لحظة انهياره المحتومة؛ إنها دولة استعمارية استيطانية تمتلك مؤسسات وقدرات مادية وتحالفات استراتيجية، لكنها تواجه تناقضات بنيوية متراكمة يمكن أن تتحول، في ظروف معينة، من أزمات قابلة للإدارة إلى عوامل تمس قدرتها على الاستمرار وإعادة إنتاج منظومة قوتها. ومن ثم، فإن السؤال الاستراتيجي الأهم ليس: متى تسقط إسرائيل؟ بل: ما الشروط التي يمكن أن تجعل استمرار المشروع الصهيوني أكثر كلفة، وأقل جدوى، وأضعف قدرة على فرض إرادته السياسية والعسكرية؟

الإشكالية الاستراتيجية بين سقوط الدولة وتفكك المشروع الصهيوني

تحتاج مقاربة مستقبل إسرائيل إلى تجاوز إشكالية شائعة في الكتابات العربية، تتمثل في التعامل مع مصير الدولة باعتباره مسألة ثنائية: إما أن تكون إسرائيل قوية ومتماسكة وقادرة على الاستمرار، وإما أن تكون ضعيفة ومأزومة وعلى وشك الانهيار. فهذا التقابل لا يعكس طبيعة الدول الحديثة، ولا يستوعب تعقيدات المشروع الصهيوني بوصفه مشروعا استعماريا استيطانيا تطور عبر الزمن إلى دولة ذات مؤسسات وقدرات اقتصادية وعسكرية وتكنولوجية وشبكات تحالف دولية.

والأدق التمييز بين خمسة مستويات متمايزة:

١-**أزمة الحكومة والنظام السياسي:** تشمل تعثر تشكيل الحكومات، والاستقطاب الحزبي، والصراع على السلطة، وتراجع الثقة بالقيادة.

٢-**أزمة شرعية الدولة:** تتعلق بتراجع الإجماع حول طبيعة الدولة وهويتها اليهودية والديمقراطية، وحدود المواطنة والمساواة، والعلاقة بين الدين والقومية.

٣-**أزمة التماسك الاجتماعي:** تشمل الصراعات بين العلمانيين والمتدينين، والأشكناز والشرقيين، واليمين واليسار، والمركز والأطراف، واليهود وفلسطينيي الداخل.

٤-**أزمة القدرة المؤسسية:** تتصل بقدرة الجيش والاقتصاد والقضاء والإدارة العامة على أداء وظائفها وإعادة إنتاج مواردها البشرية والمادية.

٥-أزمة المشروع الاستعماري الاستيطاني: تمثل المستوى الأعمق، وتتعلق بقدرة إسرائيل على الاحتفاظ بالأرض، وضبط السكان، وتوسيع الاستيطان، وفرض نظام السيطرة، وإدامة التفوق العسكري، وتأمين الاعتراف الدولي والحماية الخارجية.

تكمن أهمية هذا التمييز في أن الأزمات الأربعة الأولى لا تؤدي بالضرورة إلى الخامسة، لكنها قد تتراكم وتتفاعل لتنتجها. فقد تتغير الحكومات من دون أن تتغير الدولة، وقد تتعرض المؤسسات لأزمة شرعية من دون أن تفقد قدرتها على العمل، وقد يتراجع التماسك الاجتماعي بينما تستمر المؤسسة العسكرية والاقتصادية في أداء وظائفها. لكن الخطر الحقيقي يبدأ عندما تتقاطع هذه الأزمات وتتحول إلى عجز متبادل عن التعويض.

وعليه، لا ينبغي قياس هشاشة إسرائيل بعدد المظاهرات أو حجم الخلافات السياسية وحدهما، بل بمدى تأثير هذه الخلافات في قدرة الدولة على اتخاذ القرار، وتعبئة المجتمع، وتوفير الموارد، وإدامة السيطرة على الأراضي المحتلة، والحفاظ على تحالفاتها الخارجية.

وهنا يظهر الفرق بين ضعف إسرائيل بوصفها حكومة، وضعفها بوصفها دولة، وضعفها بوصفها مشروعا استعماريا استيطانيا. وهذه المستويات ليست مترادفة، وقد يتراجع أحدها فيما يظل الآخر متماسكا.

الأساس التاريخي والنفسي لنبوءات نهاية إسرائيل

تستند نبوءات نهاية إسرائيل إلى مزيج من الذاكرة الدينية والتاريخية المرتبطة بتجارب مايسمى بالشتات والاضطهاد وسقوط الكيانات اليهودية القديمة، إلى جانب القلق الوجودي الذي رافق إقامة الدولة واستمرار الصراع. وقد أعادت الأزمات والحروب، ولا سيما إخفاقات ٧ أكتوبر ٢٠٢٣م، إحياء المخاوف من تفكك الداخل وفقدان الأمن والقدرة على الاستمرار. ومع ذلك، فإن هذه النبوءات تعكس هواجس تاريخية ونفسية وسياسية، ولا تمثل مؤشرا حتميا على انهيار الدولة.

أ- من التحذيرات الدينية إلى القلق العلماني

لا يمكن فهم خطاب النهاية في إسرائيل باعتباره مجرد انعكاس لأزمات سياسية طارئة؛ فهو يرتبط أيضا بذاكرة تاريخية ودينية عميقة، تشكلت حول فكرة "تعرض جماعات يهودية للاضطهاد والتشتت والانهيار"، وما ارتبط بها من تصورات عن هشاشة الوجود الجماعي وإمكان تكرار الكوارث التاريخية.

وقد اكتسب هذا القلق صيغة سياسية حديثة بعد إقامة إسرائيل، إذ نشأت الدولة على وعد بتوفير الأمن والاستقرار وإنهاء حالة الضعف التاريخي للجماعات اليهودية. ولذلك فإن أي تهديد وجودي أو إخفاق أمني كبير لا يُقرأ داخل المجتمع الإسرائيلي باعتباره حادثا عسكريا عابرا فقط، بل قد يتحول إلى أزمة تمس المعنى السياسي والتاريخي للمشروع الصهيوني.

وتبرز هنا مفارقة أساسية: لقد تأسست الصهيونية السياسية على تجاوز حالة الخوف التاريخي وتحويلها إلى مشروع سيادة وقوة، لكنها لم تستطع التخلص تماما من الوعي بالتهديد؛ بل أعادت إنتاجه داخل مؤسسات الدولة وثقافتها الأمنية، حتى أصبح الخوف أحد محركات التعبئة السياسية والعسكرية.

ب- ما بعد حرب ١٩٦٧م: الانتصار بداية للقلق

يمثل عام ١٩٦٧م نقطة تحول مهمة، فقد أنتج الانتصار العسكري الإسرائيلي شعورا بالتفوق والقدرة على الحسم، لكنه فتح في الوقت نفسه أسئلة جديدة بشأن الاحتلال والحدود والهوية وطبيعة الدولة. ويكتسب موقف الفيلسوف وعالم الدين الإسرائيلي يشعياهو ليبوفيتش (١٩٠٣م-١٩٩٤م) أهمية خاصة في هذا السياق؛ إذ حذر من أن استمرار الاحتلال قد يؤدي إلى فساد أخلاقي ومؤسسي داخل المجتمع الإسرائيلي نفسه، وأن تحول السيطرة على شعب آخر إلى ممارسة دائمة سيترك آثارا عميقة على بنية الدولة، حتى وصف استمرار الاحتلال بأنه قد يؤدي إلى "يهودية نازية".

ثم جاءت أعمال المؤرخين الجدد، ومن بينهم بيني موريس وآفي شلايم وإيلان بابيه وسمحا فلابان، لتفتح نقاشا حول الروايات التاريخية المؤسسة للصهيونية والدولة الإسرائيلية، ودور التهجير والحرب في تشكيل الواقع الفلسطيني والإسرائيلي. لكن ينبغي عدم الخلط بين ثلاثة أمور: مراجعة الرواية التاريخية، وتراجع

شرعية المشروع الصهيوني، وانهيار الدولة. فالأول قد يسهم في الثاني، لكنه لا يؤدي إليه تلقائيا، والثاني لا يفضي بالضرورة إلى الثالث ما لم يتحول إلى تغيير مادي في موازين القوة والمؤسسات والسياسات.

جـ. العقد الثامن بين الذاكرة التاريخية والمؤشر الاستراتيجي

استعادت فكرة "العقد الثامن" حضورها في النقاش الإسرائيلي والعربي، مستندة إلى استدعاء تجارب تاريخية عن تفكك الجماعات اليهودية القديمة، وإلى المخاوف المعاصرة من الانقسام الداخلي والتراجع الاستراتيجي. غير أن تحويل هذه المقارنة إلى قانون تاريخي يمثل خللا منهجيا، فالدول لا تنهار لمجرد بلوغها عمرا معينا، ولا تتكرر تجارب التاريخ بالضرورة وفق تسلسل زمني متشابه.

والأهم أن استدعاء تجارب الماضي ينبغي أن يكون مدخلا لدراسة شروط التفكك، وليس بديلا عن دراستها، فالعقد الثامن يمكن أن يصبح إطارا زمنيا مهما لفحص تراكم الأزمات، لكنه لا يمثل موعدا مقررا لنهاية إسرائيل.

د- 7 أكتوبر: انهيار صورة الردع وليس انهيار الدولة

مثّل ٧ أكتوبر ٢٠٢٣م صدمة استراتيجية ونفسية عميقة؛ لأنه كشف فجوات في منظومة الإنذار والاستخبارات والدفاع الحدودي، وأصاب صورة إسرائيل باعتبارها دولة قادرة على منع المفاجآت الاستراتيجية. لكن من الضروري التمييز بين انهيار صورة الردع وانهيار القدرة العسكرية، وبين الإخفاق الاستخباراتي وفقدان السيطرة المؤسسية، وبين الصدمة المجتمعية والتفكك السياسي للدولة.

فقد أظهرت الحرب قدرة إسرائيل على إعادة تعبئة قواتها ومواردها، وشن عمليات عسكرية واسعة، وتوسيع نطاق المواجهة الإقليمية، مستفيدة من تفوقها الجوي والتكنولوجي والدعم الأمريكي. وفي المقابل، كشفت عن صعوبة تحويل التفوق العسكري إلى نتائج سياسية مستدامة، وعن ارتفاع تكلفة الحروب الممتدة، واستنزاف قوات الاحتياط، واتساع الفجوة بين الأهداف العسكرية والنتائج السياسية.

ومن ثم، فإن الدرس الأهم ليس أن ٧ أكتوبر أثبت قرب نهاية إسرائيل، بل أنه كشف حدود نموذجها الأمني، وأظهر أن التفوق العسكري لا يضمن الأمن المطلق، وأن القدرة على تدمير الخصم لا تعني بالضرورة القدرة على إنتاج نظام سياسي مستقر بعد الحرب.

إسرائيل بنية مادية استعمارية لا يكفي معها تفكيك الرواية الصهيونية

لا يقتصر الوجود الإسرائيلي على رواية صهيونية يمكن تفكيكها أو دحضها تاريخيًا، بل يستند إلى بنية مادية متكاملة تشمل مؤسسات الدولة والجيش والاقتصاد والاستيطان والتحالفات الدولية. ومن ثم، فإن نقد الرواية التأسيسية، على أهميته، لا يكفي وحده لمواجهة المشروع الصهيوني، ما لم يقترن بفهم آليات قوته ومصالحه وشبكات دعمه، وتحليل التناقضات البنيوية التي تؤثر في استمراره وقدرته على التكيف.

أ- من الفكرة الأيديولوجية إلى الدولة ذات المصالح المتراكمة

من الأهمية بمكان ضرورة الانتقال من تحليل إسرائيل باعتبارها فكرة أيديولوجية إلى تحليلها باعتبارها بنية مادية متكاملة، فإسرائيل لم تعد مجرد مشروع سياسي يمكن أن تتراجع شرعيته نتيجة انكشاف تناقضاته التاريخية أو الأخلاقية، وإنما أصبحت دولة تمتلك مؤسسات سياسية وتشريعية وقضائية وإدارية، وجيشا نظاميا وأجهزة استخبارات وأمن متطورة، وصناعات عسكرية وتكنولوجية وقدرات بحث وتطوير، ومنظومة مالية ومصرفية واقتصادا إنتاجيا وخدميا، وبنية تحتية للنقل والطاقة والاتصالات والمياه، وشبكة من العلاقات الأمنية والاقتصادية والدبلوماسية، ومجتمعا متعدد الأجيال نشأ جزء كبير منه داخل الدولة ويتعامل معها باعتبارها وطنه السياسي والاجتماعي.

هذه العناصر لا تلغي الطبيعة الاستعمارية الاستيطانية للمشروع الصهيوني، لكنها تفسر قدرته على الاستمرار رغم الأزمات التي يتعرض لها. فالمشكلة الاستراتيجية لا تكمن في وجود تناقض بين الطبيعة الاستعمارية للدولة وامتلاكها مؤسسات حديثة، بل في أن الاستعمار الاستيطاني استطاع أن يحول عملية السيطرة على الأرض والسكان إلى منظومة مؤسسية واقتصادية وقانونية دائمة.

ب- الاستعمار الاستيطاني: بنية مستمرة لا حدث تاريخي

يكتسب مفهوم المؤرخ الأسترالي Patrick Wolfe باتريك وولف (١٩٤٩م-٢٠١٦م)، ومن أبرز منظّري الاستعمار الاستيطاني، الذي وصف الاستعمار الاستيطاني بأنه "بنية لا حدث"، أهمية مركزية في فهم الحالة الإسرائيلية، فالمشروع الاستيطاني لا ينتهي بمجرد إعلان الدولة أو الاعتراف الدولي بها، بل يستمر من خلال إعادة تنظيم الأرض والسكان والموارد، وإنتاج أنماط قانونية وأمنية واقتصادية تضمن استمرار السيطرة.

وفي الحالة الإسرائيلية، يمكن رصد هذه البنية في توسيع المستوطنات وتثبيت الوقائع الجغرافية، وتقسيم المجال الفلسطيني إلى مناطق منفصلة، والتحكم في المعابر والحدود والموارد، واستخدام القانون والإدارة العسكرية لإعادة تنظيم الحياة الفلسطينية، وتطوير منظومات المراقبة والضبط الأمني، وربط الاقتصاد الفلسطيني بشروط السيطرة الإسرائيلية.

ومن هنا، فإن اختزال مستقبل إسرائيل في مسألة بقاء الحكومة أو سقوطها يحجب طبيعة الصراع الأساسية؛ فحتى لو تغيرت الحكومة، أو حدث تحول سياسي كبير داخل إسرائيل، فإن البنية الاستيطانية قد تستمر ما لم تتغير قواعد السيطرة على الأرض والسكان والموارد.

جـ- الاقتصاد الأمني وتحويل السيطرة إلى أصل اقتصادي

هنا تبرز أهمية تحليل العلاقة بين الاحتلال والصناعات الأمنية والتكنولوجية، فالتفوق الإسرائيلي لا يقوم فقط على امتلاك السلاح، بل على القدرة على إنتاج التكنولوجيا العسكرية والأمنية وتطويرها وتسويقها، وتحويل الخبرة المتراكمة في المراقبة والسيطرة إلى قيمة اقتصادية وسياسية. وهنا تبرز أهمية ما تناوله Loewenstein Antony أنتوني لونشتاين في كتابه " The Palestine LaboratoryHow Israel Exports the Technology of Occupation Around the World مختبر فلسطين: كيف تصدّر إسرائيل تكنولوجيا الاحتلال إلى العالم"، بشأن العلاقة بين تطوير تقنيات المراقبة والأمن واستخدام الأراضي الفلسطينية في اختبار هذه التقنيات وتسويقها دوليا. (London & New York: Vers Books, ٢٠٢٣) من هنا ينظر إلى هذا الكتاب على أنه تحقيق استقصائي في العلاقة بين الاحتلال الإسرائيلي والصناعات العسكرية والتكنولوجية.

وتنشأ من ذلك دائرة مصالح متبادلة: توفر المؤسسة العسكرية والأمنية بيئة لتطوير الخبرة والتكنولوجيا، وتتحول الخبرة إلى منتجات وخدمات قابلة للتصدير، وتنشأ مصالح اقتصادية مع شركات ومؤسسات ودول أخرى، وتسهم هذه المصالح في توسيع شبكة العلاقات الدولية، وتعزز الشبكة الخارجية قدرة إسرائيل على امتصاص الأزمات الداخلية.

وبذلك لا يعود استمرار إسرائيل مرتبطا فقط بالدعم السياسي الغربي، بل يتصل أيضا بمصالح صناعية وتكنولوجية وأمنية متشابكة. وهذه نقطة مهمة في تطوير مفهوم الدولة الوظيفية: فالوظيفة الاستراتيجية لا تظل بالضرورة وظيفة عسكرية أو جيوسياسية تقليدية، بل يمكن أن تتحول إلى منظومة مصالح اقتصادية وتكنولوجية تجعل الدولة شريكا في إنتاج أدوات القوة لدى دول أخرى.

د- حدود القوة المادية.. امتلاك الأدوات لا يعني ضمان النتائج

لكن ينبغي عدم الوقوع في الاتجاه المقابل، أي اعتبار البنية المادية ضمانة مطلقة للاستمرار، فالمؤسسات القوية يمكن أن تتحول إلى أدوات استنزاف إذا فقدت قدرتها على إنتاج التوافق الاجتماعي، والاقتصاد المتقدم يمكن أن يتعرض لضغوط إذا تراجعت الثقة والاستثمارات والموارد البشرية، والجيش المتطور يمكن أن يعاني نقصا في القوى البشرية أو صعوبة في إدارة حروب متعددة الجبهات.

لذلك، فإن السؤال ليس ما إذا كانت إسرائيل تمتلك مؤسسات وقوة مادية، بل ما إذا كانت تستطيع المحافظة على كفاءة هذه المؤسسات في ظل تصاعد التكاليف وتراجع التماسك واتساع نطاق التهديدات.

الاقتصاد الإسرائيلي بين المرونة الهيكلية وتراكم تكاليف الحرب

يستند الاقتصاد الإسرائيلي إلى قاعدة إنتاجية وتكنولوجية متقدمة، وقطاعات تصديرية قادرة على امتصاص الصدمات، فضلًا عن الدعم الخارجي، وهو ما يمنحه قدرًا من المرونة الهيكلية. غير أن استمرار الحروب يفرض تكاليف متصاعدة على الموازنة العامة والدين والاستثمار وسوق العمل، ويزيد أعباء الاحتياط والخدمة العسكرية، ما يهدد النمو ويعمّق الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية. ومن ثم، لا تكمن المعضلة في غياب القدرة على الصمود، بل في مدى استدامة تحمّل كلفة المواجهة طويلة الأمد.

أ- لا حديث عن انهيار اقتصادي وشيك

هناك نقد مهم للسردية العربية التي تتعامل مع تكاليف الحرب باعتبارها دليلا كافيا على انهيار الاقتصاد الإسرائيلي، لكن هذه الفكرة تحتاج إلى تطوير؛ لأن التمييز بين الصمود الاقتصادي والانهيار لا يعني التقليل من الآثار التراكمية للحرب. فبحسب مشاورات صندوق النقد الدولي مع إسرائيل الصادرة في ١ يوليو ٢٠٢٦م، تراجع توقع النمو الاقتصادي لعام ٢٠٢٦م إلى ٣,٥٪، مقابل ٤,٨٪ قبل الحرب الإقليمية، مع توقع ارتفاع عجز الموازنة الحكومية إلى ٦,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وارتفاع الدين العام إلى ٧٠,١٪. كما أشار الصندوق إلى استمرار ارتفاع الإنفاق الدفاعي، وضغوط تعبئة القوات العسكرية، ونقص العمالة، وتأثير ذلك في آفاق الاقتصاد متوسطة الأجل.

(https://www.imf.org/en/news/articles/2026/07/01/pr26234-israel-imf-executive-board-concludes-2026-article-iv-consultation)

هذه الأرقام لا تثبت انهيار الاقتصاد، لكنها لا تسمح أيضا بتصويره باعتباره اقتصادا لم يتأثر بالحرب. والأدق أنها تكشف عن اقتصاد يمتلك قدرة على التكيف، لكنه يدفع ثمنا ماليا وإنتاجيا متزايدا مقابل استمرار المواجهات.

ب-مصادر المرونة الاقتصادية

تستند قدرة إسرائيل على امتصاص الصدمات إلى مجموعة من العوامل:

-**قطاع التكنولوجيا المتقدمة:** يوفر مصدرا مهما للصادرات والاستثمارات والعملة الأجنبية، ويمنح الاقتصاد قدرة على الارتباط بأسواق عالمية متقدمة.

-**الصناعات العسكرية:** تسهم في توفير قدرات إنتاجية محلية، وتدعم الصادرات الدفاعية والعلاقات الاستراتيجية.

-**الاندماج المالي العالمي:** يساعد على الوصول إلى التمويل والاستثمارات والأسواق الخارجية، رغم تأثر تكلفة الاقتراض بالمخاطر السياسية والأمنية.

-**الدعم الأمريكي:** يمثل رافعة مهمة للقدرة العسكرية والتمويلية، ويخفف بعض أعباء الإنفاق الدفاعي.

-**القدرة المؤسسية:** تمتلك إسرائيل أجهزة مالية وإدارية قادرة على إدارة العجز والدين وإعادة ترتيب أولويات الإنفاق.

جـ-تكاليف الحرب غير المباشرة

لكن قياس التكلفة من خلال الإنفاق العسكري والعجز المالي وحدهما لا يكفي. فهناك تكاليف أقل ظهورا قد تكون أكثر خطورة على المدى الطويل، منها تراجع الاستثمار الخاص نتيجة عدم اليقين، وانتقال الكفاءات العلمية والتكنولوجية إلى الخارج، وارتفاع تكلفة التأمين والشحن والتمويل، وتعطل الأعمال بسبب الاستدعاء المتكرر لقوات الاحتياط، وتراجع السياحة والأنشطة الخدمية، وزيادة الإنفاق على إعادة إعمار المناطق المتضررة، واتساع الفجوات الاجتماعية بسبب إعادة توزيع الإنفاق لمصلحة الأمن والدفاع، وارتفاع أعباء الضرائب والدين على الأجيال المقبلة.

من هنا، فإن الخطر الاقتصادي الحقيقي لا يتمثل في إفلاس مفاجئ، وإنما في تحول الاقتصاد إلى اقتصاد حرب طويل الأمد، تتزايد فيه حصة الإنفاق العسكري على حساب الاستثمار المدني والتنمية الاجتماعية، وتتراجع فيه القدرة على تحويل النمو الاقتصادي إلى رفاه اجتماعي واستقرار سياسي.

د-اختبار المرونة الاقتصادية: ثلاثة مؤشرات أكثر دلالة

ينبغي متابعة ثلاثة مؤشرات بصورة متزامنة:

١-**القدرة على التمويل:** هل تستطيع إسرائيل الاستمرار في تمويل الإنفاق العسكري من دون زيادة مفرطة في الدين أو تراجع ثقة الأسواق؟

٢-**القدرة الإنتاجية:** هل تستطيع المحافظة على العمالة والاستثمارات والصادرات في ظل الحروب الممتدة؟

٣-**القدرة التوزيعية:** هل تستطيع توزيع تكاليف الحرب بصورة لا تؤدي إلى تفاقم التفاوتات الاجتماعية والانقسامات السياسية؟

فقد يستمر الاقتصاد في تسجيل معدلات نمو إيجابية، بينما تتراجع جودة الحياة وتتزايد أعباء الفئات المنتجة، وهو ما يعني أن النمو وحده ليس مقياسا كافيا للسلامة الاقتصادية.

أزمة الجيش الإسرائيلي: من التفوق التكنولوجي إلى معضلة القوة البشرية والاستنزاف

تكشف الحرب الإسرائيلية عن فجوة متزايدة بين التفوق التكنولوجي للجيش وقدرته على تحمّل الحروب الطويلة؛ إذ لم تعد الأسلحة المتقدمة والاستخبارات والقدرات الجوية كافية لتعويض نقص القوى البشرية، واتساع أعباء الاحتياط، والإرهاق المتراكم في الوحدات القتالية. وهكذا تحولت معضلة الجيش من ضمان التفوق النوعي إلى الحفاظ على الجاهزية والاستدامة القتالية في ظل الاستنزاف المتواصل.

أ- حدود النموذج العسكري الإسرائيلي

يمثل الجيش أحد أهم أعمدة استمرار إسرائيل، ليس باعتباره مؤسسة دفاعية فحسب، بل باعتباره أداة مركزية لإدارة المشروع الصهيوني، وتأمين السيطرة على الأراضي، وفرض الردع، وإدارة العلاقة مع البيئة الإقليمية.

وقد تأسس النموذج العسكري الإسرائيلي على مجموعة من المرتكزات، منها التفوق النوعي في التسليح والتكنولوجيا، والتفوق الجوي والاستخباراتي، وسرعة الحشد والتعبئة، والاعتماد على قوات الاحتياط، والقدرة على نقل المعركة إلى أراضي الخصوم، والاستفادة من الدعم العسكري الأمريكي، وتجنب الحروب الاستنزافية الطويلة قدر الإمكان.

غير أن الحروب الممتدة منذ ٧ أكتوبر كشفت أن هذا النموذج يواجه تحديات متزايدة، لا تتعلق بامتلاك السلاح وحده، بل بالقدرة على تشغيله وإدامة استخدامه وتوفير العنصر البشري اللازم لتحقيق أهدافه.

ب- أزمة القوى البشرية: الخلل في توزيع العبء

يجب التمييز بين أزمة نقص الجنود وأزمة توزيع أعباء الخدمة العسكرية، فإسرائيل لا تواجه مجرد مشكلة تجنيد تقليدية، وإنما تواجه أزمة تتعلق بعدالة توزيع الأعباء العسكرية بين مكونات المجتمع، وقدرة النظام السياسي على فرض قواعد تجنيد مقبولة ونافذة.

وتشير بيانات وإحصاءات معهد الديمقراطية الإسرائيلي المنشورة في سياق أزمة تجنيد الحريديم إلى وجود نقص يقدر بنحو ١٢ ألف جندي، بينهم ما بين ٦ آلاف و٧٥٠٠ في الأدوار القتالية، مع متوسط بلغ ١١٠ أيام خدمة احتياطية للفرد خلال عام ٢٠٢٥م. كما أظهرت البيانات تفاوتا كبيرا بين أعداد أوامر التجنيد الموجهة للحريديم وأعداد المستجيبين فعليا. (https://en.idi.org.il/articles/63168)

وتكمن أهمية هذه الأزمة في أنها تجمع بين ثلاثة أبعاد:

١-**البعد العسكري:** الحاجة إلى مزيد من الجنود لمواصلة العمليات وتخفيف العبء عن قوات الاحتياط.

٢-**البعد الاجتماعي:** شعور قطاعات واسعة من المجتمع بأن عبء الدفاع عن الدولة لا يوزع بالتساوي.

٣-**البعد السياسي:** ارتباط استمرار الائتلافات الحكومية بمواقف الأحزاب الحريدية من قوانين التجنيد والإعفاءات الدينية.

وبذلك تتحول قضية التجنيد من خلاف اجتماعي إلى أزمة تتعلق بشرعية النظام السياسي وكفاءة المؤسسة العسكرية معا.

جـ-الحريديم ومستقبل نموذج "جيش الشعب"

إن استمرار إعفاء قطاعات واسعة من الحريديم من الخدمة العسكرية يضع إسرائيل أمام تناقض متزايد بين طبيعة الدولة التي تعتمد على التعبئة العسكرية الواسعة، وبين التحولات الديموجرافية التي تزيد الوزن النسبي للجماعات التي ترفض الخدمة أو تسعى إلى تقليصها.

وهنا تظهر معضلة استراتيجية: إذا فرضت الدولة التجنيد الإلزامي على الحريديم، فقد تواجه مقاومة اجتماعية وسياسية واسعة تهدد استقرار الائتلاف الحاكم، وإذا استمرت في الإعفاءات، فإنها ستزيد الضغط على الفئات الأخرى، وخصوصا قوات الاحتياط، وإذا لجأت إلى تمديد الخدمة الإلزامية والاحتياطية، فقد تزيد تكلفة الخدمة العسكرية على الاقتصاد والأسرة وسوق العمل، وإذا حاولت تعويض النقص بالاعتماد على التكنولوجيا والقوة النارية، فقد تظل عاجزة عن حل مشكلة السيطرة طويلة الأمد على المناطق المعادية.

ومن ثم، فإن أزمة الحريديم ليست مجرد خلاف بشأن المساواة في الحقوق والواجبات، بل تمثل اختبارا لقدرة الدولة على التوفيق بين هويتها الدينية والسياسية ومتطلبات استمرارها العسكري.

د- أزمة القيادة العسكرية والسياسية

لا تقل الفجوة بين القيادة السياسية والمؤسسة العسكرية أهمية عن أزمة التجنيد، فالحروب الممتدة ترفع احتمالات الخلاف بشأن الأهداف النهائية، وحدود استخدام القوة، وتوقيت إنهاء العمليات، وإدارة المناطق التي يجري احتلالها أو السيطرة عليها. وقد يصبح الجيش مطالبا بتحقيق أهداف سياسية متعارضة: حماية الحدود، واستعادة الردع، وإعادة الأسرى، والقضاء على قدرات الخصوم، والحفاظ على الدعم الدولي، وتجنب الاستنزاف الداخلي. هذه الأهداف ليست متوافقة بالضرورة، فقد ينجح الجيش في تدمير قدرات عسكرية لدى خصمه، لكنه يعجز عن إنتاج تسوية سياسية تمنع إعادة بناء هذه القدرات. وقد يحقق تفوقا ميدانيا، لكنه يجد نفسه أمام التزام عسكري طويل الأمد يستهلك موارده وقواته.

هـ- التفوق العسكري لا يساوي النصر الاستراتيجي

ينبغي هنا التمييز بين أربعة مستويات:

المستوى	مضمونه	دلالته
التفوق التكنولوجي	السلاح والاستخبارات والاتصالات	امتلاك أدوات متقدمة
التفوق العملياتي	القدرة على تنفيذ العمليات	تحقيق نتائج ميدانية
التفوق الاستراتيجي	فرض النتائج السياسية المطلوبة	تحويل القوة إلى مكاسب مستدامة
التفوق السياسي	إنتاج بيئة مستقرة وشرعية	تأمين استمرار النتائج

وقد تمتلك إسرائيل تفوقا واضحا في المستويين الأول والثاني، دون أن تتمكن بالضرورة من تحقيق المستويين الثالث والرابع. وهذه إحدى أهم نقاط الضعف التي ينبغي أن تركز عليها الدراسات العربية؛ لأن قياس القوة العسكرية بعدد الطائرات والدبابات والصواريخ وحده لا يكشف قدرة الدولة على تحويل هذه الأدوات إلى نتائج سياسية. أي أن أزمة الجيش الإسرائيلي ليست انهيارا عسكريا، لكنها أزمة في نموذج التعبئة والاستنزاف، وفي العلاقة بين الموارد البشرية والقدرة على إدارة الحروب المتعددة والممتدة.

التحولات الديموجرافية والاجتماعية: هل تنتج إسرائيل تناقضاتها من داخلها؟

تكشف التحولات الديموجرافية والاجتماعية داخل إسرائيل عن تناقضات بنيوية تتجاوز الانقسامات السياسية التقليدية، مع تزايد الوزن السكاني للحريديم والمتدينين القوميين، مقابل تراجع نسبي في نفوذ التيارات العلمانية والليبرالية، واتساع الفجوات بين المكونات اليهودية والفلسطينيين. وتتفاقم هذه التناقضات بفعل التفاوت الاقتصادي، واختلاف أنماط الحياة، وأزمات الاندماج والخدمة العسكرية، وتباين التصورات بشأن هوية الدولة ومستقبلها. وبذلك، لا تواجه إسرائيل تحديات خارجية فحسب، بل تنتج تحولات مجتمعها

مصادر متجددة للصراع الداخلي، ما يطرح تساؤلات حول تماسكها الاجتماعي وقدرتها على الحفاظ على نموذجها السياسي.

أ- التعدد الاجتماعي بوصفه مصدرا للقوة والضعف

تضم إسرائيل مكونات اجتماعية ودينية وثقافية وسياسية متعددة، ولا يمكن اختزال المجتمع الإسرائيلي في كتلة يهودية متجانسة، فهناك العلمانيون والمتدينون القوميون والحريديم، والشرقيون والأشكناز، والمهاجرون والمواليد المحليون، واليمين واليسار، والفلسطينيون المواطنون في إسرائيل، فضلا عن اختلافات اقتصادية وجغرافية بين المركز والأطراف. ولا تؤدي هذه التعددية بالضرورة إلى التفكك؛ إذ تستطيع المؤسسات السياسية استيعاب التناقضات من خلال الانتخابات والائتلافات والتسويات. لكن الخطر يتزايد عندما تتحول الاختلافات إلى خلافات حول الأسس التي تقوم عليها الدولة نفسها، وهنا ينبغي التمييز بين التعددية الاجتماعية الطبيعية، والتعددية المتصارعة على تعريف الدولة وهويتها واحتكار القرار فيها.

ب- الصراع حول هوية الدولة

تواجه إسرائيل معضلة بنيوية في الجمع بين ثلاثة مبادئ: اعتبارها دولة يهودية، وتقديم نفسها دولة ديمقراطية، والحفاظ على سيطرة دائمة على أرض تضم شعبا فلسطينيا له حقوق وطنية وسياسية.

ويظهر التناقض بصورة أكثر وضوحا في الضفة الغربية والقدس، حيث تتوسع السيطرة الإسرائيلية والاستيطان، بينما تظل مسألة الحقوق السياسية والسيادة الفلسطينية دون حل.

فكلما توسعت السيطرة على الأرض والسكان، ازدادت صعوبة المحافظة على نموذج ديمقراطي متساوٍ في الحقوق، وكلما اتجهت إسرائيل إلى تثبيت طابعها اليهودي الحصري، تعمقت التناقضات المرتبطة بالمواطنة والمساواة والشرعية الدولية. وهذه ليست مجرد أزمة خطابية، بل معضلة تتعلق بتصميم النظام السياسي والقانوني وحدود العضوية فيه.

جـ- الحريديم والصهيونية الدينية: تغير مركز الثقل الاجتماعي

من أبرز التحولات التي تستحق الدراسة تنامي الوزن الديموجرافي والسياسي للتيارات الدينية، ولا سيما الحريديم والصهيونية الدينية، فالمسألة لا تتعلق بزيادة عدد المتدينين فحسب، بل بتغير العلاقة بين الدين والسياسة والجيش والتعليم والاقتصاد.

وقد يؤدي هذا التحول إلى إعادة تعريف أولويات الدولة، بحيث تصبح المرجعيات الدينية أكثر تأثيرا في التشريعات والسياسات العامة، والتعليم والمناهج، وقضايا التجنيد والخدمة العسكرية، والاستيطان والسيادة على الأراضي الفلسطينية، وحقوق المرأة والحريات الفردية، وطبيعة العلاقة بين القضاء والسلطة السياسية.

ومن هنا، فإن تنامي التيارات الدينية قد يخلق مفارقة استراتيجية قوامها أن هذه التيارات يمكن أن تعزز التعبئة القومية والاستيطانية، لكنها قد تزيد في الوقت نفسه التناقضات داخل مؤسسات الدولة، وتفاقم أزمة توزيع الأعباء العسكرية والاقتصادية.

د- أزمة التعاقد الاجتماعي

يمكن النظر إلى المجتمع الإسرائيلي من خلال مفهوم التعاقد الاجتماعي غير المكتوب الذي يقوم على تبادل الالتزامات بين الدولة ومواطنيها، فالدولة توفر الأمن والخدمات والفرص الاقتصادية والتمثيل السياسي، في مقابل التزام المواطنين بالخدمة العسكرية والضرائب واحترام مؤسسات النظام السياسي.

لكن هذا التعاقد يتعرض لضغوط عندما تشعر بعض الفئات بأنها تتحمل الأعباء بينما تحصل فئات أخرى على إعفاءات أو امتيازات، أو عندما تعتقد قطاعات من المجتمع أن الدولة لم تعد توفر الأمن الذي قامت على وعد بتحقيقه. من هنا، فإن تراجع الثقة ليس مجرد مؤشر معنوي؛ بل قد يؤثر في استعداد المواطنين للتجنيد، وتحمل تكاليف الحرب، والاستمرار في العمل داخل الاقتصاد المحلي، والالتزام بالقرارات السياسية.

وقد أظهرت دراسة لمعهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي في مايو ٢٠٢٦م أن ٢٦٪ فقط من المشاركين أبدوا ثقة مرتفعة بالحكومة، مقابل ٧٤٪ أبدوا ثقة مرتفعة بالجيش، كما رأى ٦٣٪ أن التضامن داخل

المجتمع الإسرائيلي غائب أو محدود. (מורן דיטש, עידית שפרן גיטלמן, אביר גיטלין וגל שני. ממצאי סקר הביטחון הלאומי: מאי 2026, https://www.inss.org.il/he/publication/inss-survey-may-2026)

وهذه الفجوة بين الثقة بالمؤسسة العسكرية والثقة بالحكومة مهمة؛ لأنها تشير إلى أن تراجع الثقة السياسية لا يعني بالضرورة انهيار الثقة بكل مؤسسات الدولة.

هـ- الهجرة العكسية وهجرة الكفاءات

تمثل الهجرة من إسرائيل أو النزوح منها أحد المؤشرات التي تستحق متابعة استراتيجية طويلة الأمد، لكن لا يصح تحويل أرقام المغادرين إلى دليل تلقائي على تفريغ الدولة من سكانها. والتحليل الدقيق يقتضي التمييز بين المغادرة المؤقتة والمغادرة الدائمة، والهجرة الفردية وهجرة الأسر، وهجرة العمالة العادية وهجرة الكفاءات، وإجمالي المغادرين وصافي الهجرة بعد احتساب العائدين والوافدين. والأخطر من العدد الإجمالي هو نوعية الفئات المغادرة؛ فإذا تركزت الهجرة في الأطباء والمهندسين والعلماء ورواد الأعمال وأصحاب رؤوس الأموال، فإن آثارها قد تكون أكبر من وزنها العددي.

كما أن استمرار الهجرة لفترة طويلة قد يخلق آثارا تراكمية على سوق العمل والضرائب والاستثمار والقدرة التكنولوجية. لذلك، يجب ألا يكون السؤال: كم إسرائيليا غادر؟ بل: من غادر؟ ولماذا؟ وهل عاد؟ وهل تتغير طبيعة الهجرة من استجابة مؤقتة للحرب إلى إعادة تموضع ديموجرافي واقتصادي طويل الأمد؟

إسرائيل والدعم الأمريكي والغربي: من علاقة الحماية إلى شبكة المصالح المتبادلة

لم تعد العلاقة الإسرائيلية الأمريكية والغربية مجرد علاقة حماية سياسية وعسكرية، بل تطورت إلى شبكة معقدة من المصالح الاستراتيجية والاقتصادية والتكنولوجية والأمنية المتبادلة. فبينما توفر واشنطن الدعم العسكري والمالي والغطاء الدبلوماسي لإسرائيل، تنظر إليها باعتبارها شريكًا استراتيجيًا متقدمًا في الشرق الأوسط، وأداة لتعزيز نفوذها الإقليمي ومواجهة خصومها. وفي المقابل، تستفيد إسرائيل من التكنولوجيا والتسليح والتعاون الاستخباراتي والأسواق الغربية، ما يعزز قدرتها على إدارة الصراعات. غير أن هذه الشراكة تواجه اختبارات متزايدة بفعل تداعيات الحروب، وتباين المصالح، وتصاعد الانتقادات الغربية، بما يثير تساؤلات حول حدود الدعم وإمكانية تحوله من رصيد استراتيجي إلى عبء سياسي وأخلاقي.

أ- الولايات المتحدة بوصفها رافعة استراتيجية

يمثل الدعم الأمريكي أحد أهم محددات استمرار التفوق الإسرائيلي، ولا ينبغي التعامل معه باعتباره مجرد مساعدات مالية سنوية، فالعلاقة الأمريكية الإسرائيلية تشمل التسليح ونقل التكنولوجيا، والتعاون الاستخباراتي، والدفاع الصاروخي، والبحث والتطوير العسكري، والتدريب والمناورات المشتركة، والتنسيق الدبلوماسي، والحماية السياسية داخل المؤسسات الدولية.

ويشير تقرير خدمة أبحاث الكونجرس الأمريكية الصادر في ٢ يوليو ٢٠٢٦م إلى أن التعاون العسكري بين البلدين أسهم لعقود في تطوير القدرات التقليدية والصناعات الدفاعية الإسرائيلية، وأن مذكرة التفاهم الممتدة بين ٢٠١٩م و٢٠٢٨م تتضمن ٣,٣ مليارات دولار سنويا للتمويل العسكري، و٥٠٠ مليون دولار لبرامج الدفاع الصاروخي، رهنا بالاعتمادات التشريعية. (https://www.everycrsreport.com/files/2026-07-02_R44245_bf3a84b2048940d6ba4f144d1bbdd960fc958620.pdf).

وهذا يعني أن القوة الإسرائيلية لا يمكن تفسيرها من خلال الموارد المحلية وحدها، بل يجب وضعها في سياق شبكة أوسع من الموارد والتكنولوجيا والتمويل والدعم السياسي.

ب-هل يمكن أن تتحول إسرائيل من دولة مدعومة إلى شريك متبادل المصالح؟

تعكس هذه المقاربة تطويرا مهما لمفهوم الدولة الوظيفية، فإسرائيل لم تعد تتلقى الدعم فقط لأنها ترتبط بالذاكرة الأوروبية للهولوكوست، أو لأنها تمثل قاعدة استراتيجية للولايات المتحدة في الشرق الأوسط، بل أصبحت تقدم أيضا خدمات ومصالح ملموسة في مجالات التكنولوجيا والأمن والدفاع والصناعات المتقدمة.

وقد أعلنت وزارة الدفاع الإسرائيلية في مايو ٢٠٢٦م بدء محادثات رسمية مع الإدارة الأمريكية بشأن إطار جديد للتعاون الأمني يحل محل مذكرة التفاهم الحالية التي تنتهي في ٢٠٢٨م، مع طرح توجه نحو توسيع الاستثمار المشترك والبحث والتطوير والإنتاج الدفاعي، والانتقال التدريجي من المساعدات إلى شراكة أكثر تبادلية. (https://www.mod.gov.il)

وهذا التطور يستحق اهتماما خاصا؛ لأنه يعني أن مستقبل الدعم الأمريكي لا ينبغي أن يُدرس فقط باعتباره مسألة استمرار المساعدات أو توقفها، وإنما باعتباره تحولا في طبيعة العلاقة نفسها.

جـ- حدود الدعم الأمريكي

على الرغم من قوة العلاقة، فإن الدعم الأمريكي ليس شيكا مفتوحا بلا حدود، فهناك اعتبارات داخلية أمريكية، وتغيرات في الرأي العام، وخلافات بين الإدارات والكونجرس، وضغوط قانونية وأخلاقية ودبلوماسية، ومخاوف بشأن تأثير السياسات الإسرائيلية في المصالح الأمريكية الإقليمية. كما أن استمرار الحروب الواسعة يرفع تكلفة الدفاع عن إسرائيل سياسيا، خصوصا عندما تتعارض العمليات الإسرائيلية مع مصالح واشنطن أو تؤثر في علاقاتها بالدول العربية والإسلامية.

ومن ثم، ينبغي دراسة الدعم الأمريكي وفق ثلاثة مستويات: الدعم العسكري والتكنولوجي، والدعم السياسي والدبلوماسي، والاستعداد لتحمل تكاليف الحروب الإسرائيلية وتبعاتها الإقليمية. فقد يستمر المستوى الأول والثاني مع تراجع الثالث، أو تتغير طبيعة الدعم دون أن يحدث قطيعة استراتيجية كاملة.

د- هل يمكن أن يصبح الاعتماد المتبادل نقطة ضعف؟

نعم، ولكن بشروط، فكلما زاد اعتماد إسرائيل على الخارج في التسليح والتمويل والغطاء السياسي، ازدادت حساسيتها لأي تغير في مواقف القوى الداعمة. وفي المقابل، كلما ازدادت المصالح الاقتصادية والتكنولوجية المشتركة، ارتفعت تكلفة التخلي عنها بالنسبة إلى الشركاء. وهنا تتشكل معادلة مزدوجة: الاعتماد الخارجي مصدر قوة لإسرائيل، لكنه أيضا نقطة تعرض للضغط إذا استطاعت القوى المقابلة تغيير حسابات المصالح لدى الأطراف الداعمة.

التحولات الإقليمية والدولية ومستقبل البيئة الاستراتيجية لإسرائيل

لا يمكن دراسة مستقبل إسرائيل بمعزل عن محيطها الإقليمي والنظام الدولي؛ فالقوة الإسرائيلية تتأثر بمدى قدرتها على إدارة التهديدات المحيطة بها، وبطبيعة التحالفات التي تنشأ في المنطقة، وبمدى قدرة القوى المنافسة على تطوير أدوات ردع مقابلة.

أ- الانتقال من التفوق العسكري إلى معضلة الأمن الإقليمي

تستند العقيدة الأمنية الإسرائيلية إلى محاولة منع ظهور قوة إقليمية قادرة على تهديد تفوقها أو فرض قيود على حرية حركتها. لكن هذا التصور يواجه تحديا متزايدا؛ إذ لا يمكن ضمان الأمن الإسرائيلي من خلال تدمير القدرات العسكرية للخصوم فقط؛ لأن مصادر التهديد لا تقتصر على الجيوش النظامية.

فقد تنشأ التهديدات من الصواريخ والطائرات المسيرة، والحروب السيبرانية، والجماعات المسلحة العابرة للحدود، وشبكات الإمداد والتسليح، والضغوط الاقتصادية والبحرية، والتحالفات الإقليمية المتغيرة، والعزلة الدبلوماسية والقانونية. ومن ثم، فإن توسيع نطاق العمليات العسكرية قد يحقق مكاسب تكتيكية، لكنه لا يضمن إقامة نظام إقليمي مستقر يخدم المصالح الإسرائيلية.

ب- معضلة تعدد الجبهات

يمثل تعدد الجبهات أحد أهم الاختبارات التي تواجه النموذج الأمني الإسرائيلي، فإدارة جبهة واحدة تختلف عن إدارة مواجهات متزامنة تتطلب تعبئة القوات والاحتياط والموارد المالية والدفاعات الجوية والإمدادات العسكرية. وكلما اتسع نطاق المواجهة، زادت احتمالات استنزاف الذخائر والصواريخ الاعتراضية، وزيادة الاعتماد على الإمدادات الأمريكية، وتعطل النشاط الاقتصادي، وارتفاع تكلفة حماية المنشآت الحيوية، وتراجع القدرة على التركيز العسكري في جبهة واحدة، وتزايد الضغوط على الجبهة الداخلية.

ولا يعني ذلك أن تعدد الجبهات يقود حتما إلى الهزيمة، بل إن أثره يتوقف على مدة المواجهة، وشدتها، ومستوى التنسيق بين الخصوم، وقدرة إسرائيل على الحصول على الدعم الخارجي.

جـ- إيران وتغير معادلة الردع

تمثل إيران أحد أبرز التحديات الاستراتيجية لإسرائيل، ليس بسبب قدراتها العسكرية فحسب، بل بسبب موقعها في شبكة علاقات إقليمية، وامتلاكها أدوات متنوعة للمواجهة غير المباشرة والمباشرة. وتتعلق المشكلة الإسرائيلية هنا بصعوبة تحويل التفوق العسكري إلى إزالة نهائية للتهديد.

فحتى العمليات العسكرية الواسعة قد لا تنهي القدرات الصناعية والعلمية والعسكرية للدول المستهدفة، وقد تؤدي إلى تسريع سباقات التسلح أو إعادة تشكيل التحالفات الإقليمية. والسؤال الاستراتيجي ليس من يمتلك القدرة على توجيه الضربة الأقوى، وإنما من يستطيع تحمل كلفة المواجهة الممتدة، والمحافظة على موارده، وإعادة بناء قدراته، ومنع الطرف الآخر من فرض معادلة ردع مستقرة لمصلحته.

د- التطبيع العربي وحدود المكاسب الإسرائيلية

لا ينبغي النظر إلى مسارات التطبيع باعتبارها مجرد إنجاز دبلوماسي إسرائيلي، بل يجب تقييمها وفق تأثيرها في موازين القوة الإقليمية. فقد يوفر التطبيع لإسرائيل علاقات اقتصادية وأمنية وسياسية، ويقلل من عزلتها، ويمنحها فرصا لتوسيع نفوذها الإقليمي.

لكن استدامة هذه العلاقات ترتبط بقدرة إسرائيل على تجنب تحويل الصراع الفلسطيني إلى مصدر دائم للتوتر مع المجتمعات العربية، وبمدى استعداد الحكومات العربية لتحمل الكلفة السياسية والأخلاقية للتعاون معها في ظل استمرار الاحتلال والحروب. وهنا يجب التمييز بين التطبيع الرسمي، والقبول الشعبي، والتعاون الأمني، والاندماج الاقتصادي. فهذه مستويات مختلفة لا تتقدم بالضرورة بالسرعة نفسها.

هـ- الصين وروسيا وتعدد مراكز القوة الدولية

يؤدي التحول التدريجي في النظام الدولي إلى زيادة تعقيد البيئة الاستراتيجية لإسرائيل، فمع تراجع احتكار الولايات المتحدة للنفوذ العالمي، وتنامي أدوار الصين وروسيا وقوى إقليمية أخرى، تصبح قدرة إسرائيل على المناورة مرتبطة بإدارة علاقات متعددة، وليس فقط بالحفاظ على تحالفها الأمريكي.

غير أن هذا التحول لا يعني أن إسرائيل ستنتقل تلقائيا إلى معسكر دولي آخر؛ فالارتباط الاستراتيجي والتكنولوجي والعسكري بالولايات المتحدة عميق، وتغييره يتطلب تحولات كبيرة في المصالح والظروف الدولية. والأرجح أن تحاول إسرائيل تنويع علاقاتها الاقتصادية والتكنولوجية مع الاحتفاظ بالتحالف الأمريكي بوصفه ركيزة أمنية أساسية.

فلسطينيو الداخل والضفة الغربية وغزة.. مركز الصراع على مستقبل المشروع الصهيوني

هذه القضية تحتاج إلى مساحة مستقلة؛ لأنها تمثل أحد أهم المحاور التي يمكن من خلالها اختبار التناقضات البنيوية للمشروع الاستيطاني.

أ- فلسطينيو الداخل بين المواطنة والهوية والحقوق الجماعية

لا يجوز النظر إلى الفلسطينيين المواطنين في إسرائيل باعتبارهم مجرد أقلية سكانية داخل الدولة، فهم مكون أصيل من الشعب الفلسطيني، ويشكل وجودهم تحديا سياسيا وقانونيا لفكرة الدولة اليهودية ذات الامتياز القومي الحصري. وتتجاوز أهمية هذه القضية عدد السكان أو الوزن الانتخابي، لتشمل حدود المساواة في الحقوق، والمشاركة السياسية والتمثيل البرلماني، والتمييز في توزيع الموارد والأراضي، وسياسات التخطيط والإسكان، والحق في التعبير والتنظيم، والعلاقة بين الهوية الوطنية الفلسطينية والمواطنة الإسرائيلية.

وتكمن المفارقة في أن إسرائيل تحتاج إلى تقديم نفسها باعتبارها دولة ديمقراطية أمام المجتمع الدولي، بينما تواجه صعوبة في التوفيق بين هذا الادعاء وبين نظام الامتيازات القومية والسياسات التي تميز بين المواطنين على أساس الهوية والانتماء.

ب- القوة السياسية لفلسطينيي الداخل

لا ينبغي قياس تأثير الأحزاب الفلسطينية داخل الكنيست بعدد المقاعد فقط، بل بقدرتها على التأثير في تشكيل الحكومات، والتصويت على التشريعات، وإنتاج تحالفات سياسية، وإثارة قضايا التمييز والحقوق الفلسطينية داخل المؤسسات الإسرائيلية.

ومع ذلك، فإن تحويل هذا التأثير إلى قوة سياسية مستدامة يتطلب تجاوز الخلافات التنظيمية والحزبية، وتطوير برنامج سياسي واضح، وربط العمل البرلماني بالحركة المجتمعية والوطنية.

كما ينبغي عدم المبالغة في قدرة التمثيل البرلماني على تغيير طبيعة الدولة من الداخل، فالمشاركة السياسية قد تحقق مكاسب مهمة، لكنها تظل محكومة ببنية النظام السياسي وموازين القوى داخله.

جـ- الضفة الغربية.. الاستيطان استراتيجية لإنتاج الوقائع

تمثل الضفة الغربية المجال الأكثر وضوحا لاستمرار المشروع الاستيطاني بوصفه بنية مادية متجددة، فالتوسع الاستيطاني لا يقتصر على بناء وحدات سكنية، وإنما يرتبط بإعادة تنظيم المجال الجغرافي، والسيطرة على الموارد، وتقطيع التواصل بين التجمعات الفلسطينية، وفرض ترتيبات أمنية وقانونية تعيد تشكيل الحياة اليومية. وهنا تبرز أهمية التمييز بين التغير الحكومي والتغير الاستراتيجي؛ فقد تتغير الحكومات الإسرائيلية، لكن السياسات الاستيطانية قد تستمر إذا ظلت مؤسسات الدولة والأحزاب الرئيسية متفقة على الإطار العام للسيطرة على الأرض.

والسؤال الحقيقي هو ما إذا كانت التحولات السياسية داخل إسرائيل ستؤدي إلى تعديل جوهري في المشروع الاستيطاني، أم أنها ستقتصر على تغيير أساليب إدارته وسرعة تنفيذه.

د- غزة معضلة القوة والسيطرة السياسية

كشفت الحرب على غزة عن حدود القدرة العسكرية الإسرائيلية على تحويل التفوق الناري إلى ترتيب سياسي مستقر، فالتدمير العسكري الواسع لا يضمن بالضرورة إنهاء البنية السياسية والاجتماعية للخصم، كما أن السيطرة العسكرية على الأرض لا تعني القدرة على إدارة السكان وإعادة بناء الحياة السياسية والاقتصادية.

وتواجه إسرائيل معضلة استراتيجية تتمثل في أن استمرار السيطرة يفرض تكاليف عسكرية وسياسية وإنسانية ودولية متزايدة، بينما يؤدي الانسحاب دون ترتيب سياسي مقبول إلى احتمال عودة الصراع بأشكال مختلفة. وهذه المعضلة لا تخص غزة وحدها، بل تعكس حدود نموذج أمني يعتمد على القوة العسكرية دون معالجة جذور الصراع مع الفلسطينيين.

هـ- القضية الفلسطينية بوصفها محددا لشرعية إسرائيل الدولية

لم تعد القضية الفلسطينية محصورة في بعدها الإقليمي، بل أصبحت مرتبطة بصورة إسرائيل في المجتمعات الغربية، وفي الجامعات والنقابات والمؤسسات الحقوقية، وفي النقاشات البرلمانية والقانونية الدولية. لكن ينبغي التمييز بين تراجع الصورة الأخلاقية لإسرائيل، التي تروج لها، وبين تغير السياسات الرسمية للدول الداعمة لها.

فقد تتعرض إسرائيل لانتقادات شعبية واسعة، بينما تستمر العلاقات العسكرية والاقتصادية معها. ولا تتحول أزمة السمعة إلى أزمة استراتيجية إلا عندما تؤثر في القرارات الرسمية، أو الاستثمارات، أو صادرات السلاح، أو التعاون العلمي والتكنولوجي، أو الغطاء الدبلوماسي. ومن ثم، فإن المطلوب ليس الاكتفاء بتسجيل التحولات في الرأي العام، وإنما متابعة انتقالها إلى المؤسسات ومراكز صنع القرار.

نقد أطروحة الدولة الوظيفية وإعادة بناء مفهومها

تُعد أطروحة الدولة الوظيفية عند المفكر الراحل عبد الوهاب المسيري (١٩٣٨م-٢٠٠٨م) مدخلًا مهمًا لفهم الدور الاستراتيجي لإسرائيل في المنظومة الغربية، لكنها تحتاج إلى مراجعة نقدية تتجاوز اختزال وجود الدولة ووظيفتها في خدمة المصالح الاستعمارية الغربية. فإسرائيل، رغم اعتمادها التاريخي على الدعم الأمريكي والغربي، طورت مصالحها الذاتية وقدراتها العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية، وأصبحت شريكًا

مؤثرًا في صياغة بعض التوجهات الاستراتيجية، لا مجرد أداة لتنفيذها. ومن ثم، تقتضي إعادة بناء المفهوم الانتقال من تصور الدولة التابعة إلى نموذج الدولة الوظيفية ذات المصالح والمبادرة، التي تجمع بين الاعتماد المتبادل والقدرة على التأثير وإعادة إنتاج دورها وفق تحولات البيئة الدولية.

أ- القيمة التفسيرية للمفهوم

قدم المفكر الراحل عبد الوهاب المسيري إسهاما مهما في تفسير طبيعة إسرائيل بوصفها كيانا استيطانيا يرتبط بمصالح القوى الاستعمارية الغربية، ويتجاوز في وجوده حدود المشروع القومي التقليدي. وتكمن أهمية مفهوم الدولة الوظيفية في أنه يلفت الانتباه إلى العلاقة بين نشأة إسرائيل وموقعها في النظام الدولي، وإلى دورها في خدمة مصالح القوى المهيمنة. لكن المشكلة تبدأ عندما يتحول المفهوم من أداة تفسيرية إلى قانون حتمي يحدد موعد انتهاء الدولة.

ب- الفرق بين وظيفة التأسيس وشروط الاستمرار

من الضروري التمييز بين السبب التاريخي لنشأة الدولة، والوظائف التي تؤديها في مرحلة معينة، وشروط استمرارها بعد تحولها إلى كيان مؤسسي ومجتمعي واقتصادي متكامل، فالدول لا تظل بالضرورة أسيرة وظائفها الأصلية. وقد تطور وظائفها وتعيد تعريف مصالحها وتحول علاقاتها الدولية بما يسمح لها بالاستمرار في ظروف مختلفة عن ظروف التأسيس.

وهذا ما حدث في إسرائيل بدرجات متفاوتة؛ فقد توسعت أدوارها من الموقع الأمني والجيوسياسي إلى مجالات التكنولوجيا والصناعات الدفاعية والابتكار والمراقبة والأمن السيبراني.

جـ- إسرائيل وتجاوزت مرحلة الدولة الوظيفية

إسرائيل تجاوزت طبيعتها الوظيفية بصورة نهائية، وطورت هذه الوظيفة ووسعتها وأصبحت تنتج مصالح جديدة تجعل استمرارها مرتبطا بشبكة أوسع من العوامل، فالدولة التي كانت تعتمد على الحماية والدعم الخارجيين، أصبحت تمتلك بدورها أصولا اقتصادية وتكنولوجية وأمنية تقدمها إلى حلفائها. لكن ذلك لا يلغي اعتمادها على الولايات المتحدة، ولا ينفي ارتباطها بموازين القوى الدولية، ولا يجعل استمرارها أمرا مضمونا.

د- إعادة صياغة مفهوم الدولة الوظيفية

يمكن تطوير المفهوم إلى ما يمكن تسميته "الدولة الوظيفية المتحولة"، أي الدولة التي تنشأ في إطار وظيفة جيوسياسية محددة، ثم تعمل على توسيع وظائفها وتحويلها إلى مصالح اقتصادية وتكنولوجية وعسكرية متبادلة، بما يعزز قدرتها على الاستمرار.

ويترتب على ذلك أن تفكيك هذه الدولة لا يتحقق بمجرد إثبات فقدانها وظيفتها الأصلية، بل يتطلب تغيير شبكة المصالح التي تجعل استمرارها مفيدا للأطراف الخارجية. وهذا التحول النظري مهم؛ لأنه ينقل التفكير من انتظار تراجع الوظيفة إلى دراسة كيفية التأثير في المصالح والتحالفات التي تدعمها.

هـ- شروط تراجع الجدوى الاستراتيجية لإسرائيل

يمكن تصور تراجع الجدوى الإسرائيلية لدى حلفائها إذا اجتمعت مجموعة من الظروف، منها ارتفاع تكاليف حماية إسرائيل والدفاع عنها، وتراجع قدرتها على تحقيق الاستقرار الإقليمي، وتحولها من مصدر للمكاسب الاستراتيجية إلى مصدر للأزمات، وتراجع الثقة في قدرتها على تحقيق أهدافها العسكرية، واتساع التناقض بين دعمها والمصالح السياسية والاقتصادية للدول الغربية، وظهور بدائل إقليمية أكثر قدرة على توفير المصالح ذاتها، وتراجع قدرتها على إنتاج التكنولوجيا والخدمات الأمنية التي تعزز مكانتها الدولية.

لكن هذه الشروط ليست تلقائية، ولا ينبغي افتراض تحققها لمجرد استمرار الحروب أو تزايد الانتقادات الدولية.

المقارنة التاريخية مع الجزائر وجنوب أفريقيا: دروس التحرر وحدود القياس

تحتل المقارنة بين إسرائيل وتجارب الاستعمار الاستيطاني السابقة مكانة مهمة في الفكر السياسي العربي، خصوصا المقارنة مع الجزائر الفرنسية وجنوب أفريقيا في عهد الفصل العنصري. لكنها تحتاج إلى ضبط منهجي؛ لأن التشابه في الطبيعة الاستعمارية لا يعني التطابق في شروط الانهيار أو التحرر.

أ- التجربة الجزائرية.. الاستنزاف وتغير حسابات المركز الاستعماري

تقدم الجزائر درسا مهما بشأن العلاقة بين المقاومة المسلحة، والاستنزاف العسكري، والتحولات السياسية داخل الدولة الاستعمارية، وتغير حسابات المركز الإمبراطوري. فقد أسهمت الثورة الجزائرية في رفع كلفة الاستعمار الفرنسي سياسيا وعسكريا واقتصاديا، ودفعت القضية الجزائرية إلى قلب الصراع السياسي داخل فرنسا، وأسهمت في إضعاف شرعية استمرار السيطرة الاستعمارية.

لكن المقارنة مع إسرائيل تواجه اختلافات جوهرية؛ فالمستوطنون الفرنسيون كانوا مرتبطين بدولة استعمارية أم، بينما نشأت أجيال إسرائيلية متعاقبة داخل الكيان، وأصبحت الدولة إطارها السياسي والاجتماعي والاقتصادي المباشر. وبالتالي، فإن الدرس الجزائري لا يتمثل في انتظار تكرار النتيجة، بل في فهم كيفية تحويل السيطرة الاستعمارية إلى عبء متزايد على المركز الداعم لها.

ب- جنوب أفريقيا.. تفكيك نظام الامتيازات

تقدم جنوب أفريقيا نموذجا مختلفا، إذ لم يؤد تفكيك نظام الفصل العنصري إلى اختفاء الدولة أو انهيار المجتمع، وإنما إلى إعادة تأسيس النظام السياسي على قاعدة قانونية ومؤسسية مختلفة. وتكمن أهمية هذه التجربة في أنها توضح أن نهاية نظام استعماري أو عنصري لا تستلزم بالضرورة انهيار الدولة المادية، بل قد تتحقق عبر تغيير طبيعة النظام السياسي والقانوني، وإعادة تعريف المواطنة والسيادة والحقوق.

وهذا درس مهم في التفكير بمستقبل فلسطين؛ إذ يجب عدم الخلط بين نهاية نظام الامتيازات الاستعمارية، ونهاية الوجود السكاني، وانهيار البنية المؤسسية للدولة.

جـ ما يميز الحالة الإسرائيلية

يمكن تحديد خمسة اختلافات أساسية:

معيار المقارنة	الجزائر الفرنسية	جنوب أفريقيا	إسرائيل
طبيعة الاستيطان	أقلية استيطانية مرتبطة بفرنسا	أقلية حاكمة داخل مجتمع متعدد	مجتمع استيطاني تحول إلى دولة
علاقة المركز بالمستعمرة	ارتباط مباشر بفرنسا	استقلال سياسي مع ارتباط غربي	تحالف استراتيجي عميق مع الولايات المتحدة
البنية الاقتصادية	ارتباط بالاقتصاد الفرنسي	اقتصاد وطني متطور نسبيا	اقتصاد متقدم ومندمج دوليا
البنية العسكرية	جيش استعماري فرنسي	أجهزة أمن وجيش تابعان للنظام	جيش وطني متطور
مسار التحول	استقلال الجزائر	إنهاء الفصل العنصري	مسار مستقبلي غير محسوم

وتكشف المقارنة أن استعارة مصير الجزائر أو جنوب أفريقيا بوصفه نتيجة حتمية لا تكفي لتفسير مستقبل إسرائيل. لكنها تتيح الاستفادة من آليات تاريخية محددة: ارتفاع كلفة السيطرة، وتراجع الشرعية، واتساع المقاومة السياسية والمجتمعية، وتغير مصالح الحلفاء، وظهور بديل سياسي قادر على تقديم تصور مختلف للنظام المقبل.

صناعة الخبراء والخطاب الإعلامي العربي.. عندما تتحول معرفة العدو إلى بديل عن مواجهته

تكمن الإشكالية في تحوّل بعض الخطاب الإعلامي العربي من تفكيك السياسات الإسرائيلية ونقدها إلى إعادة إنتاج رواياتها عبر خبراء يستمدون مصداقيتهم من كثافة المعرفة بالمؤسسة الإسرائيلية، دون مساءلة كافية لمرجعياتها وأهدافها. وهكذا قد تتحول معرفة العدو من أداة لفهمه ومواجهته إلى غاية قائمة بذاتها، تُكرّس حضوره المعرفي والإعلامي بدلًا من بناء وعي نقدي قادر على تفكيك استراتيجياته.

أ- مفارقة التخصص دون تراكم استراتيجي

هناك نقد مهم يوجه لصناعة الخبراء المعنيين بالشأن الإسرائيلي، ويشير إلى أن وفرة المتخصصين لا تعني بالضرورة تطور المعرفة العربية أو قدرتها على التأثير في الصراع. وهذه ملاحظة تستحق التوسيع؛ لأن المشكلة ليست في متابعة الشأن الإسرائيلي، وإنما في طبيعة المعرفة المنتجة، والأهداف التي تخدمها، ومدى ارتباطها ببناء أدوات استراتيجية عربية وفلسطينية.

فقد تتضخم المعرفة اليومية بالتفاصيل السياسية الإسرائيلية، بينما يظل الاهتمام محدودا بتحليل البنية الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية، وآليات اتخاذ القرار، وشبكات المصالح، ومصادر القوة طويلة الأجل.

ب- اقتصاد الانهيار الإعلامي

يمكن وصف أحد أنماط الخطاب الإعلامي العربي بأنه "اقتصاد الانهيار"، حيث تتحول الأزمات الإسرائيلية إلى مادة دائمة لإنتاج محتوى يقوم على التنبؤ بقرب النهاية. وتتكرر في هذا الخطاب عناوين من قبيل: "إسرائيل تتفكك من الداخل"، و"الحرب الأهلية باتت وشيكة"، و"الاقتصاد الإسرائيلي ينهار"، و"الهجرة العكسية ستفرغ الدولة"، و"الجيش الإسرائيلي فقد قدرته القتالية"، و"العقد الثامن سيكون نهاية المشروع الصهيوني". ولا تكمن المشكلة في مناقشة هذه الموضوعات، بل في تحويل المؤشرات الجزئية إلى نتائج نهائية، دون فحص العلاقات السببية أو اختبار الفرضيات أو مقارنة الأرقام.

جـ- التنفيس النفسي بدلا من إنتاج المعرفة

تتصل هذه الظاهرة بما ناقشه الفيلسوف وعالم الاجتماع أمريكي Herbert Marcuse هربرت ماركوز (١٨٩٨م-١٩٧٩م) في كتابه "One-Dimensional Man الإنسان ذو البعد الواحد"، وبمفهوم "Negative Interactivity التفاعلية السلبية". فقد يتحول استهلاك الأخبار والتحليلات إلى بديل نفسي عن الفعل، بحيث يشعر المتلقي بأنه يشارك في إضعاف الخصم من خلال متابعة أزماته والتفاعل معها، بينما لا يترتب على ذلك تغيير حقيقي في أدوات المواجهة.

وهنا تظهر المفارقة: قد يصبح الخطاب الذي يبدو معاديا لإسرائيل أداة لإدامة العجز، إذا اكتفى بإنتاج شعور بالانتصار دون بناء قدرة سياسية أو اقتصادية أو معرفية مقابلة.

د- أزمة القياس والتحقق

من الضروري أيضا تطوير أدوات البحث في الشأن الإسرائيلي، وعدم التعامل مع تصريحات المسؤولين والتحذيرات الإعلامية باعتبارها حقائق مكتملة، فالتصريح الذي يحذر من انهيار الجيش قد يكون جزءا من صراع مؤسسي حول التجنيد والميزانية، والتحذير من الحرب الأهلية قد يكون وسيلة للضغط السياسي، والحديث عن انهيار الاقتصاد قد يستند إلى مؤشر محدد لا يعكس الحالة الاقتصادية الكلية. ولذلك ينبغي إخضاع كل معلومة إلى أربعة أسئلة: من أصدرها؟، وما السياق السياسي أو المؤسسي الذي صدرت فيه؟، وما البيانات المستقلة التي تؤيدها أو تنفيها؟، وهل تعبر عن مشكلة فعلية أم عن محاولة للتأثير في القرار؟

هـ- نحو مدرسة عربية جديدة لدراسة إسرائيل

ينبغي أن تنتقل الدراسات العربية من الرصد اليومي إلى إنتاج معرفة استراتيجية تراكمية، تقوم على بناء قواعد بيانات طويلة الأمد، ومتابعة الموازنات العسكرية والاقتصادية، ودراسة الصناعات الدفاعية والتكنولوجية، وتحليل التحولات الديموجرافية، ودراسة شبكات التحالفات الدولية، ومتابعة الرأي العام الإسرائيلي واتجاهاته، وتحليل مؤسسات صناعة القرار، وقياس الفجوة بين الأهداف العسكرية والنتائج السياسية، وبناء نماذج لاستشراف الأزمات والسيناريوهات. كما يجب التمييز بين البحث الأكاديمي والتحليل الإعلامي والتقدير الاستخباراتي؛ فلكل منها أدواته وحدوده ومعايير التحقق الخاصة به.

إعادة تعريف القوة العربية والفلسطينية: من انتظار الانهيار إلى التأثير في مسار إسرائيل

هذا المحور يمثل أهمية الاستراتيجية؛ لأنه ينقل النقاش من نقد التصورات العربية إلى تحديد ما ينبغي فعله لمواجهة الواقع الإسرائيلي.

أ- المشكلة ليست في معرفة نقاط ضعف إسرائيل فقط

إن تحديد أوجه الضعف الإسرائيلية لا يمثل استراتيجية في حد ذاته؛ فالمعرفة لا تتحول إلى قوة إلا عندما تقترن بأدوات مؤسسية وسياسية واقتصادية قادرة على التأثير. وقد تمتلك دولة أو حركة تحرر معرفة دقيقة بخصمها، لكنها تظل عاجزة عن تغيير الواقع إذا لم تمتلك الموارد والتنظيم والقدرة على الاستمرار.

لذلك يجب أن تنتقل الدراسات العربية من سؤال: أين تضعف إسرائيل؟ إلى أسئلة أكثر أهمية، منها كيف يمكن التأثير في مصادر قوتها؟، وكيف يمكن تقليل قدرتها على فرض الوقائع؟، وكيف يمكن رفع كلفة استمرار الاحتلال؟، وكيف يمكن تغيير حسابات حلفائها؟، وكيف يمكن بناء بديل سياسي فلسطيني قابل للحياة؟، وكيف يمكن تحويل الدعم الدولي إلى ضغوط مؤسسية مستدامة؟

ب- بناء القوة السياسية الفلسطينية

تظل القضية الفلسطينية مركزية في أي تصور لمستقبل الصراع، لكن استمرار الانقسام الفلسطيني يضعف القدرة على تحويل التحولات الإسرائيلية والدولية إلى مكاسب سياسية. ومن ثم، فإن إعادة بناء النظام السياسي الفلسطيني ينبغي أن تقوم على استعادة الوحدة الوطنية على أساس برنامج سياسي واضح، وتطوير مؤسسات تمثيلية ذات شرعية ومساءلة، وإعادة الاعتبار للمؤسسات الوطنية الجامعة، وحماية الحقوق السياسية والاجتماعية للفلسطينيين، وبناء رؤية مشتركة لمستقبل الضفة الغربية وغزة والقدس، وربط العمل الدبلوماسي والقانوني والمجتمعي باستراتيجية وطنية متكاملة.

ولا يمكن التعامل مع الوحدة الفلسطينية باعتبارها مجرد مطلب أخلاقي أو شعار سياسي؛ فهي شرط لامتلاك قدرة تفاوضية ومؤسسية على التأثير في مستقبل القضية.

جـ القوة الاقتصادية الفلسطينية والعربية

لا ينبغي اختزال القوة الاقتصادية في المقاطعة أو العقوبات، رغم أهمية الأدوات الاقتصادية في الضغط السياسي، بل يجب التفكير في بناء قاعدة إنتاجية فلسطينية وعربية تقلل الاعتماد على منظومة السيطرة الإسرائيلية، وتعزز القدرة على الصمود والاستمرار.

ويشمل ذلك دعم القطاعات الإنتاجية الفلسطينية، وتطوير البنية التحتية المستقلة قدر الإمكان، وتعزيز الأمن الغذائي والمائي، وتطوير التعليم والتكنولوجيا، وتوسيع فرص العمل والتمويل، وحماية الملكية والأرض والموارد، وبناء شبكات اقتصادية عربية داعمة.

كما ينبغي أن تقوم المقاربة العربية على تنسيق السياسات التجارية والاستثمارية والمالية بما يتيح استخدام أدوات النفوذ الاقتصادي بصورة مدروسة ومتدرجة.

د- القوة الدبلوماسية والقانونية

تتطلب مواجهة المشروع الاستيطاني تطوير عمل قانوني ودبلوماسي مستمر، لا يقتصر على رد الفعل بعد وقوع الانتهاكات. ومن الأدوات الممكنة توثيق الانتهاكات وفق معايير قانونية قابلة للاستخدام الدولي، ودعم مسارات المساءلة القانونية، وتطوير التحالفات مع الدول والمؤسسات الداعمة للحقوق الفلسطينية، وربط الاتفاقيات الاقتصادية والتكنولوجية بمعايير حقوق الإنسان والقانون الدولي، ومتابعة قرارات الدول المتعلقة بتجارة المستوطنات والسلاح والتعاون العسكري، وتحويل التحولات في الرأي العام إلى مطالب مؤسسية وتشريعية. والهدف هنا ليس افتراض أن القانون الدولي يستطيع وحده تغيير موازين القوى، بل استخدامه ضمن منظومة أوسع من أدوات التأثير.

هـ القوة المعرفية والتكنولوجية

من الضروري أن تتوقف الدول العربية عن التعامل مع التكنولوجيا باعتبارها مجرد سلعة تستوردها، وأن تنظر إليها باعتبارها أحد محددات الاستقلال الاستراتيجي، فالتفوق الإسرائيلي في مجالات الأمن السيبراني والمراقبة والتكنولوجيا العسكرية والذكاء الاصطناعي لا يمكن مواجهته بخطاب سياسي فقط.

ويتطلب الأمر استثمارات طويلة الأمد في البحث العلمي، والصناعات الدفاعية المشروعة، والأمن السيبراني، والذكاء الاصطناعي، والاتصالات والفضاء، والصناعات الإلكترونية، والتعليم الهندسي والتقني، وقواعد البيانات والتحليل الاستراتيجي. وهذا لا يعني الدخول في سباق تسلح غير محسوب، بل بناء قدرة علمية وصناعية تقلل فجوات القوة وتزيد الاستقلال في اتخاذ القرار.

و- استعادة المبادرة الاستراتيجية

إن أهم ما ينبغي تغييره في التفكير العربي هو الانتقال من رد الفعل إلى المبادرة، فإسرائيل تسعى إلى فرض الوقائع السياسية والجغرافية والأمنية، بينما تظل الاستجابات العربية في كثير من الأحيان محكومة بالأزمات الطارئة. واستعادة المبادرة تتطلب تحديد أولويات طويلة الأجل، وربط السياسة بالاقتصاد والأمن والتكنولوجيا والدبلوماسية، وبناء مؤسسات قادرة على متابعة تنفيذ الخطط وتقييم نتائجها.

مؤشرات استراتيجية لقياس اقتراب إسرائيل من أزمة بنيوية

بدلا من البحث عن موعد لسقوط إسرائيل، يمكن بناء مؤشر تحليلي مركب يرصد التحولات التي قد تجعل الأزمات الداخلية أكثر خطورة على استمرار الدولة.

ومن المقترح تقسيم المؤشرات إلى ثماني مجموعات:

المجال	المؤشر المطلوب	دلالته الاستراتيجية
سياسي	تعطل تشكيل الحكومات وتراجع القدرة على اتخاذ القرار	أزمة الحكم
اجتماعي	تراجع الثقة والتضامن واتساع الاستقطاب	أزمة التماسك
عسكري	نقص القوى البشرية واستنزاف الاحتياط	تراجع القدرة على التعبئة
اقتصادي	ارتفاع الدين والعجز وتراجع الاستثمار	تآكل المرونة
ديموجرافي	ارتفاع صافي الهجرة السلبية وهجرة الكفاءات	ضعف إعادة إنتاج الموارد البشرية
مؤسسي	الصراع بين السلطات وتعطل تطبيق القانون	أزمة القدرة المؤسسية
دولي	تراجع الدعم العسكري والسياسي الفعلي	انكماش شبكة الحماية
استيطاني فلسطيني	ارتفاع تكلفة السيطرة وفشل إنتاج تسوية مستقرة	أزمة المشروع الاستيطاني

لكن لا ينبغي التعامل مع هذه المؤشرات على قدم المساواة؛ فبعضها يعبر عن أزمات مؤقتة، وبعضها قد يكشف تغيرات بنيوية.

التمييز بين المؤشر والإنذار والنتيجة

-**المؤشر:** ظهور مشكلة في مجال محدد، مثل ارتفاع الدين.

-**الإنذار:** تفاعل عدة مؤشرات، مثل ارتفاع الدين وتراجع الاستثمار وهجرة الكفاءات.

-**الأزمة البنيوية:** تحول هذه المشكلات إلى عجز مؤسسي مستمر عن إدارة الموارد وإعادة إنتاج القوة.

-**التحول الاستراتيجي:** تغير موازين القوة أو فقدان القدرة على الحفاظ على السيطرة والتحالفات والشرعية.

-**التحول التاريخي:** تغير طبيعة النظام السياسي أو البنية الاستيطانية التي يقوم عليها المشروع.

وهذه المستويات تمنع الخلط بين أزمة اقتصادية عابرة وانهيار الدولة، أو بين أزمة سياسية وتفكك المشروع الاستيطاني.

لوحة متابعة مقترحة

يمكن تطوير نظام متابعة سنوي أو نصف سنوي يقيس عدة مؤشرات، منها صافي الهجرة الإسرائيلية، وليس إجمالي المغادرين، والإنفاق العسكري كنسبة من الناتج المحلي، وعدد أيام خدمة الاحتياط وتوزيعها الاجتماعي، ونسب التجنيد في الفئات السكانية المختلفة، ومعدلات الثقة بالحكومة والجيش والقضاء، ومؤشرات الاستثمار الأجنبي وصادرات التكنولوجيا، وتكلفة خدمة الدين والعجز المالي، وحجم الدعم العسكري الأمريكي وشروطه، ووتيرة الاستيطان والتغيرات الجغرافية في الضفة الغربية، ومستوى العزلة الدبلوماسية والقانونية، ومؤشرات التماسك الاجتماعي والاستقطاب السياسي، وقدرة الحكومة على تشكيل ائتلاف مستقر وتنفيذ سياساتها.

والأفضل أن تتم مقارنة هذه المؤشرات عبر خمس سنوات وعشر سنوات، لا الاكتفاء بقراءة أرقام شهرية أو تصريحات سياسية متفرقة.

السيناريوهات الاستشرافية لمستقبل إسرائيل حتى عام ٢٠٣٥

لا ينبغي تقديم السيناريوهات باعتبارها تنبؤات قطعية، وإنما بوصفها مسارات محتملة تتوقف على تفاعل مجموعة من المتغيرات الداخلية والخارجية.

السيناريو الأول: التكيف وإعادة إنتاج القوة الإسرائيلية

سيناريو استمرار التماسك، ويفترض نجاح إسرائيل في احتواء أزماتها الداخلية وإعادة ترتيب مؤسساتها العسكرية والسياسية والاقتصادية، مع استمرار الدعم الأمريكي والغربي، وإعادة بناء منظومة الردع بعد إخفاقات ٧ أكتوبر. ومن محدداته التوصل إلى تسوية سياسية بشأن تجنيد الحريديم، وتخفيف العبء عن قوات الاحتياط، واستعادة الثقة بالمؤسسات السياسية والعسكرية، والحفاظ على نمو الاقتصاد وقطاع التكنولوجيا، واستمرار التعاون الاستراتيجي مع الولايات المتحدة، واحتواء الخلافات بين التيارات الدينية والعلمانية، وتقليل تكلفة الحروب الممتدة.

من نتائجه المحتملة أن تستعيد إسرائيل جزءا من قدرتها على المبادرة العسكرية والسياسية، وتواصل توسيع علاقاتها الإقليمية، وتنجح في تحويل بعض إخفاقاتها الأمنية إلى فرصة لإعادة بناء مؤسساتها. لكن هذا السيناريو لا يعني انتهاء الصراع أو تجاوز التناقضات البنيوية؛ بل يعني استمرار المشروع الاستيطاني في ظل قدرة أكبر على إدارة أزماته.

السيناريو الثاني: التآكل البنيوي التدريجي

سيناريو الاستنزاف المتراكم، ويفترض استمرار الأزمات دون الوصول إلى انهيار مؤسسي شامل، بحيث تتراجع قدرة إسرائيل على إدارة تناقضاتها، ويزداد استنزافها العسكري والاقتصادي والاجتماعي. من محدداته استمرار الحروب والتهديدات متعددة الجبهات، وتفاقم أزمة التجنيد والاحتياط، واستمرار الصراع على طبيعة الدولة، وزيادة الهجرة السلبية وهجرة الكفاءات، وتراجع الثقة بالحكومة، وارتفاع الإنفاق العسكري والدين العام، وتزايد الضغوط الدولية.

من نتائجه المحتملة أن تظل الدولة قائمة وتمتلك مؤسساتها وقدراتها العسكرية، لكنها تصبح أكثر تكلفة في الإدارة، وأكثر اعتمادا على الدعم الخارجي، وأقل قدرة على فرض نتائج سياسية مستقرة.

وهذا السيناريو من أكثر السيناريوهات أهمية من منظور استراتيجي؛ لأنه لا يفترض انهيارا سريعا، لكنه يفتح المجال لتراكم أزمات قد تغير ميزان القوة على المدى الطويل.

السيناريو الثالث: الانقسام السياسي والمؤسسي الحاد

سيناريو أزمة الشرعية والحكم، يفترض وصول الخلافات الداخلية إلى مستوى يؤثر في قدرة المؤسسات على العمل بصورة منسقة. من محدداته تصاعد الصراع بين الحكومة والقضاء، وتفاقم المواجهة بين

الحريديم ومؤسسات التجنيد، واتساع الخلافات داخل المؤسسة العسكرية، واستمرار الاستقطاب بين التيارات السياسية، وفقدان قطاعات من المجتمع الثقة بشرعية القرارات الحكومية، وتراجع قدرة الائتلافات على إنتاج تسويات.

من نتائجه المحتملة أن تدخل إسرائيل مرحلة من عدم الاستقرار الحكومي والمؤسسي، وقد تتعطل بعض السياسات العامة، وتتراجع القدرة على اتخاذ قرارات استراتيجية طويلة الأجل. لكن هذا السيناريو لا يساوي بالضرورة انهيار الدولة؛ فقد تتمكن المؤسسات من احتواء الأزمة عبر انتخابات مبكرة أو حكومة وحدة وطنية أو تسويات دستورية وسياسية.

السيناريو الرابع: تراجع المظلة الاستراتيجية الأمريكية

سيناريو التحول الخارجي، يفترض تغيرا تدريجيا في طبيعة العلاقة الأمريكية الإسرائيلية، نتيجة اختلاف المصالح أو الضغوط الداخلية الأمريكية أو ارتفاع تكاليف دعم السياسات الإسرائيلية. من محدداته تزايد الانقسام داخل الولايات المتحدة بشأن إسرائيل، وتشديد شروط المساعدات والتعاون العسكري، وخلافات حول إدارة الحروب الإقليمية، وتراجع الاستعداد الأمريكي لتحمل تكاليف المواجهات، وتنامي الضغوط القانونية والسياسية على صادرات السلاح والتعاون الأمني.

من نتائجه المحتملة أن تواجه إسرائيل ضغوطا على قدرتها العسكرية والمالية والدبلوماسية، وتضطر إلى إعادة ترتيب أولوياتها الدفاعية والسياسية. لكن هذا السيناريو لا يتطلب قطيعة أمريكية إسرائيلية؛ فقد يتحقق عبر تغيير شروط التعاون وتقليص بعض أوجه الدعم أو إعادة توجيهها.

السيناريو الخامس: التحول الجوهري في طبيعة المشروع الصهيوني

سيناريو التغير التاريخي، ويمثل تحولا أعمق من تغير الحكومة أو تراجع الاقتصاد؛ إذ يفترض أن تتغير الشروط التي يقوم عليها النظام السياسي والاستيطاني. وقد يرتبط ذلك بتفاعل مجموعة من المتغيرات، منها تراجع القدرة على فرض السيطرة الدائمة على الفلسطينيين، وارتفاع كلفة الاحتلال والاستيطان، وتغير مواقف القوى الدولية الداعمة، وصعود حركة فلسطينية وطنية أكثر توحدا وفاعلية سياسيا، وتزايد الضغوط القانونية والاقتصادية، وظهور صيغة سياسية بديلة تحظى بقبول داخلي وخارجي، وإعادة تعريف العلاقة بين المواطنة والهوية القومية والحقوق السياسية.

ولا يعني هذا السيناريو اختفاء السكان أو تدمير مؤسسات الدولة، وإنما يمكن أن يعني إنهاء نظام الامتيازات القومية والاستيطانية، وإعادة بناء النظام السياسي على أساس المساواة والحقوق والسيادة الفلسطينية. وهذا يفتح المجال أمام تصورات متعددة، من بينها الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة، أو ترتيبات سياسية أخرى تحقق الحقوق الوطنية، أو تحول ديمقراطي شامل ينهي نظام السيطرة والتمييز.

السيناريو السادس: إعادة إنتاج القوة الإسرائيلية مع تعميق الصراع الإقليمي

يفترض هذا السيناريو نجاح إسرائيل في احتواء أزماتها الداخلية، لكنها تفشل في تحويل تفوقها العسكري إلى استقرار إقليمي، وتواصل فيه توسيع نطاق العمليات العسكرية، والاعتماد على الردع بالقوة، وإدارة علاقات إقليمية تقوم على الضغط والتفوق العسكري. وقد تبدو إسرائيل قوية عسكريا، لكنها تجد نفسها في مواجهة بيئة إقليمية أكثر عدائية، مع استمرار تكاليف التعبئة والإنفاق والحروب.

وهذا السيناريو يبرز خطورة الفصل بين قوة الدولة العسكرية واستقرار البيئة المحيطة بها؛ فقد تنجح الدولة في تعظيم قدرتها على الضرب، بينما تفشل في بناء نظام إقليمي يضمن أمنها على المدى الطويل.

المقارنة بين السيناريوهات

السيناريو	طبيعة التحول	الأثر في استمرار إسرائيل
التكيف وإعادة إنتاج القوة	إصلاح وإدارة للأزمات	استمرار قوي
التآكل البنيوي	استنزاف طويل الأمد	استمرار بتكلفة متزايدة

الانقسام المؤسسي	أزمة حكم وشرعية	ضعف في القدرة على القرار
تراجع الدعم الأمريكي	تغير البيئة الخارجية	تقلص هامش القوة
التحول الجوهري	تغيير النظام الاستيطاني	تغير طبيعة المشروع
إعادة إنتاج القوة والصراع	تفوق عسكري مع اضطراب إقليمي	استمرار غير مستقر

والأرجح منهجيا عدم التعامل مع هذه السيناريوهات باعتبارها متعارضة بصورة مطلقة؛ إذ يمكن أن تتداخل. فقد تتكيف إسرائيل مؤسسيا، بينما تتعرض لتآكل اجتماعي واقتصادي، أو تحافظ على تفوقها العسكري مع تراجع شرعيتها الدولية.

السيناريو الأكثر خطورة.. اجتماع الأزمات بدلا من تفاقم كل أزمة على حدة

تتمثل النقطة الأكثر أهمية في الاستشراف الاستراتيجي في أن خطورة الأزمات الإسرائيلية لا تتحدد فقط بحجم كل أزمة، وإنما بمدى تفاعلها مع الأزمات الأخرى. فأزمة التجنيد، مثلا، قد تكون قابلة للحل من خلال تشريع جديد، لكن إذا تزامنت مع استنزاف الاحتياط، وتراجع الثقة بالحكومة، واتساع الخلافات الدينية، وارتفاع الإنفاق العسكري، فإن قدرتها على تهديد الاستقرار تصبح أكبر.

يؤدي استمرار الحروب وتعدد الجبهات إلى ارتفاع المتطلبات العسكرية والأمنية، ما يفاقم الاستنزاف العسكري، ويزيد نقص القوى البشرية والضغط على قوات الاحتياط، بالتوازي مع تصاعد الأعباء الاقتصادية نتيجة ارتفاع الإنفاق العسكري والدين العام وتراجع الاستثمار. وتتداخل هذه الضغوط مع تفاقم الاستقطاب الاجتماعي والخلافات الدينية والقومية والسياسية، وانخفاض الثقة بالحكومة ومؤسسات الدولة، ما يفضي إلى تراجع الشرعية والقدرة على إدارة الأزمات وإعادة إنتاج القوة. ومع استمرار هذه التداعيات وتراكمها، يزداد احتمال انتقال إسرائيل من أزمات متفرقة قابلة للاحتواء والإدارة إلى أزمة بنيوية شاملة تمس تماسك الدولة وكفاءة مؤسساتها وقدرتها على الاستمرار.

وهنا يجب التأكيد على أن اجتماع الأزمات لا يؤدي تلقائيا إلى الانهيار، لكنه قد يقلل قدرة المؤسسات على امتصاص الصدمات، ويجعل كل أزمة أكثر تأثيرا في الأزمات الأخرى. وهذا هو المعيار الأهم الذي ينبغي أن تستند إليه أي محاولة لتقدير مستقبل إسرائيل: ليس حجم التناقضات وحده، بل قدرة الدولة على إدارتها، والموارد المتاحة لمعالجتها، ومدى استمرار الدعم الخارجي.

الدور المصري والعربي في معادلة مستقبل إسرائيل

هنا تبرز أهمية البعد الإقليمي؛ لأن مستقبل إسرائيل لا يتحدد داخل حدودها فقط، بل يتأثر أيضا بطبيعة البيئة العربية المحيطة، وبقدرة الدول العربية على تطوير سياسات مستقلة ومنسقة.

أ- مصر.. الموقع الجيوسياسي وأهمية التوازن الاستراتيجي

تحتل مصر موقعا خاصا في معادلة الأمن الإقليمي، بحكم موقعها الجغرافي، وثقلها السياسي والعسكري، وارتباطها المباشر بالقضية الفلسطينية، فضلا عن دورها في معادلة أمن البحر الأحمر وشرق المتوسط. وتتجاوز أهمية مصر مسألة الحدود والعلاقات الثنائية؛ إذ ترتبط بمستقبل غزة، وأمن سيناء، وترتيبات الحدود، ومنع التهجير القسري للفلسطينيين، ومستقبل القضية الفلسطينية.

ومن منظور استراتيجي، فإن الحفاظ على الاستقرار المصري، وتعزيز القدرة الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية، يمثلان عنصرين أساسيين في أي تصور عربي طويل الأجل لموازين القوة. كما ينبغي أن تتعامل القاهرة مع التحولات الإسرائيلية وفق رؤية تتجاوز إدارة الأزمات الآنية إلى متابعة التغيرات في العقيدة العسكرية والسياسات الاستيطانية والتحالفات الإقليمية.

ب- الأردن.. الضفة الغربية والقدس والأمن الوطني

ترتبط المصالح الأردنية بصورة مباشرة بمستقبل الضفة الغربية والقدس، وباحتمالات التهجير وتصفية القضية الفلسطينية. ولذلك، فإن التوسع الاستيطاني الإسرائيلي، وتغيير الوضع القانوني والسياسي في الأراضي الفلسطينية، يمثلان تحديا يتجاوز حدود القضية الفلسطينية إلى الأمن الوطني الأردني.

جـ- دول الخليج.. الثقل الاقتصادي والاستثماري

تمتلك دول الخليج موارد مالية واستثمارية وتكنولوجية يمكن أن تؤثر في البيئة الإقليمية، لكن توظيف هذا الثقل يتطلب رؤية استراتيجية مشتركة، تربط العلاقات الاقتصادية بمصالح الأمن القومي العربي، ولا تفصل الاستثمار والتجارة عن التحولات السياسية والأمنية.

د- ضرورة الانتقال من رد الفعل إلى التنسيق العربي

المشكلة الأساسية ليست غياب الموارد العربية، وإنما ضعف تحويلها إلى قوة استراتيجية مشتركة. ويمكن أن يشمل التنسيق العربي التعاون في الصناعات الدفاعية والتكنولوجيا، وتطوير منظومات الأمن الغذائي والمائي، وبناء شبكات للبحث العلمي والتطوير، وتنسيق المواقف الدبلوماسية والقانونية، وتطوير آليات لمتابعة الاستيطان والتهجير، وتعزيز القدرات الاقتصادية الفلسطينية، وبناء تصورات مشتركة للأمن الإقليمي. والأهم ألا يتحول الحديث عن القوة العربية إلى خطاب تعبوي؛ بل إلى سياسات قابلة للقياس والتنفيذ، ترتبط بأهداف وموازنات ومؤسسات ومواعيد زمنية واضحة.

توصيات استراتيجية وبحثية

يمكن استخلاص مجموعة من التوصيات التي ينبغي أن تتحول إلى برنامج عمل عربي في دراسة إسرائيل ومستقبل الصراع.

أ- توصيات تتعلق بدراسة إسرائيل: التوقف عن استخدام مفهوم الانهيار الوشيك دون تحديد معايير قابلة للقياس، والفصل بين أزمة الحكومة وأزمة الدولة وأزمة المشروع الاستيطاني، وإنشاء قاعدة بيانات عربية متخصصة في الاقتصاد الإسرائيلي، ومتابعة التطورات في المؤسسة العسكرية واحتياجاتها البشرية، ودراسة التحولات الديموجرافية للحريديم والصهيونية الدينية، وتحليل العلاقة بين الصناعات العسكرية والتكنولوجيا والاقتصاد الإسرائيلي، ومتابعة التحولات في الدعم الأمريكي والغربي، ودراسة اتجاهات الرأي العام الإسرائيلي ومواقف الفئات المختلفة، وبناء مؤشرات دورية لقياس التماسك الاجتماعي والشرعية المؤسسية، وإجراء دراسات مقارنة بين التوقعات السابقة والنتائج الفعلية لتقييم دقة التقديرات العربية.

ب- توصيات تتعلق بفلسطين: إعادة بناء الوحدة الوطنية الفلسطينية، وتطوير المؤسسات السياسية والتمثيلية، وربط العمل الدبلوماسي والقانوني بالتحرك السياسي والمجتمعي، وحماية الوجود الفلسطيني على الأرض، وتعزيز الاقتصاد الفلسطيني وتقليل الاعتماد القسري على منظومة الاحتلال، ودعم حقوق الفلسطينيين في الداخل، ومواجهة الاستيطان والتهجير من خلال أدوات قانونية وسياسية ودبلوماسية، ووضع تصور سياسي واضح لمستقبل غزة والضفة والقدس.

جـ- توصيات تتعلق بالدول العربية: بناء رؤية عربية مشتركة لمستقبل الأمن الإقليمي، وتعزيز القدرات العلمية والتكنولوجية، وتوسيع التعاون الصناعي والاقتصادي العربي، وتطوير أدوات التأثير الدبلوماسي والقانوني، وربط العلاقات الاقتصادية والأمنية بالمصالح الاستراتيجية العربية، وحماية الأمن القومي المصري والأردني والخليجي من تداعيات الصراع، وتطوير مراكز أبحاث متخصصة في إسرائيل، تعمل بصورة مستقلة وتراكمية.

د- توصيات تتعلق بالتخطيط الاستشرافي: يجب أن تتبنى مراكز الدراسات العربية ثلاثة آفاق زمنية:

الأفق	الفترة	طبيعة العمل
قصير المدى	سنة إلى سنتين	متابعة الأزمات والتحولات السياسية والعسكرية

متوسط المدى	3- 5 سنوات	قياس التغيرات المؤسسية والديموغرافية والاقتصادية
طويل المدى	5- 10 سنوات	استشراف مستقبل المشروع الصهيوني والنظام الإقليمي

والأهم أن يرتبط كل تقدير استراتيجي بمؤشرات إنذار مبكر، حتى لا تتحول السيناريوهات إلى تصورات نظرية منفصلة عن الواقع.

الخاتمة.. إسرائيل ليست قدرا تاريخيا، وانهيارها ليس موعدا ينتظر الوصول

تكشف القراءة النقدية لبنية إسرائيل أن التعامل معها باعتبارها قوة لا تقهر يمثل خطأ استراتيجيا، تماما كما يمثل الاعتقاد بأنها ستنهار تلقائيا بفعل تناقضاتها الداخلية خطأ لا يقل خطورة. فالدولة الإسرائيلية، على الرغم من طبيعتها الاستعمارية الاستيطانية وما تواجهه من أزمات اجتماعية وسياسية واقتصادية وعسكرية، تمتلك مؤسسات وقدرات مادية وشبكات تحالف دولية تمكنها من امتصاص قدر كبير من الصدمات وإعادة إنتاج قوتها.

لكن هذه القدرة ليست مطلقة، ولا تعني أن المشروع الصهيوني محصن ضد التحولات التاريخية، فاستمرار السيطرة على الشعب الفلسطيني، وتوسيع الاستيطان، والاعتماد على القوة العسكرية، وتفاقم التناقضات بين الهوية اليهودية ومقتضيات الديمقراطية والمواطنة، وتزايد الأعباء العسكرية والاقتصادية، كلها عوامل يمكن أن تتحول إلى مصادر ضعف بنيوي إذا تفاعلت مع تغيرات إقليمية ودولية تقلص قدرة إسرائيل على إدارة أزماتها.

ومن هنا، فإن التحدي الحقيقي لا يتمثل في انتظار لحظة سقوط الدولة، وإنما في فهم الشروط التي تسمح لها بالاستمرار، والعمل على تغيير تلك الشروط. فلا يكفي أن تتراجع شرعية إسرائيل دوليا إذا استمرت علاقاتها العسكرية والاقتصادية على حالها، ولا يكفي أن تتعمق أزماتها الاجتماعية إذا ظلت مؤسساتها قادرة على إدارتها، ولا يكفي أن تتعرض لهزائم تكتيكية إذا تمكنت من إعادة بناء قوتها وتحويل نتائج الحروب إلى مكاسب سياسية.

وفي المقابل، فإن استمرار إسرائيل في تحقيق التفوق العسكري لا يعني نجاحها في تأمين مستقبل المشروع الصهيوني؛ فقد تستطيع تدمير البنية التحتية للخصوم، لكنها لا تستطيع بالضرورة إنتاج تسوية سياسية مستقرة، وقد تنجح في توسيع سيطرتها الجغرافية، لكنها تزيد في الوقت نفسه تكلفة الاحتلال ومخاطر العزلة والصراع طويل الأمد.

إن التحول المطلوب في التفكير العربي يبدأ من تجاوز ثنائية إسرائيل القوية التي لا تُهزم وإسرائيل الهشة التي ستسقط وحدها. فالقوة والضعف ليسا صفتين ثابتتين، وإنما حالتان تتغيران وفق موازين الموارد والمؤسسات والتحالفات والإرادة السياسية. ويمكن لدولة أن تكون قوية عسكريا وضعيفة سياسيا، ومتماسكة مؤسسيا ومنقسمة اجتماعيا، ومتقدمة اقتصاديا ومستنزفة استراتيجيا.

ولهذا فإن مستقبل إسرائيل لن تحدده نبوءات النهاية، ولا الخطابات التعبوية، ولا مجرد مرور الزمن، وإنما سيتشكل من خلال تفاعل قدرتها على إعادة إنتاج القوة مع قدرة خصومها على تغيير موازينها، ومن خلال طبيعة النظام الإقليمي والدولي الذي تتحرك داخله.

والنتيجة الأكثر أهمية أن تفكيك المشروع الصهيوني لا يبدأ من انتظار انهياره، وإنما من بناء القوة السياسية والاقتصادية والمعرفية والمؤسسية القادرة على تغيير الشروط التي تسمح باستمراره. كما أن إنهاء الاستعمار الاستيطاني لا يعني بالضرورة اختفاء مجتمع أو تدمير مؤسسات، بل يمكن أن يعني إنهاء نظام السيطرة والامتيازات وإقامة نظام سياسي يضمن الحقوق الوطنية الفلسطينية والمساواة والحرية والعدالة.

إن إسرائيل ليست قدرا تاريخيا محتوما، لكنها أيضا ليست وهما سيختفي بمجرد انكشاف تناقضاته. إنها واقع مادي صنعته موازين قوة تاريخية، ويمكن تغيير هذا الواقع بتغيير موازين القوة نفسها.

وبذلك ينبغي أن ينتقل السؤال المركزي في الدراسات الاستراتيجية العربية من "متى تسقط إسرائيل؟" إلى "كيف تتغير موازين القوة التي تجعل استمرار الاحتلال والمشروع الاستيطاني ممكنا؟". فهذا هو السؤال

الذي يعيد السياسة إلى موقعها، ويحول المعرفة من وسيلة للتنفيس النفسي إلى أداة للتخطيط والتأثير وصناعة المستقبل.

العنوان البديل المقترح للورقة
أرى أن العنوان الذي يجمع بين البعد النقدي والتحليل الاستراتيجي والاستشراف هو:
« »
وعناوين أخرى ممكنة:
١. **إسرائيل وأزمة الاستمرار: من أوهام الانهيار الحتمي إلى معادلات تفكيك المشروع الصهيوني.**
٢. **مستقبل إسرائيل بين التآكل البنيوي وإعادة إنتاج القوة: قراءة في التحولات الداخلية وموازين القوى الإقليمية والدولية.**
٣. **المشروع الصهيوني في اختبار البقاء: التناقضات الداخلية وشروط الاستمرار واحتمالات التحول التاريخي.**
٤. **إسرائيل ليست عصية على الهزيمة ولا آيلة إلى السقوط: مقاربة استراتيجية في القوة والاستنزاف ومستقبل الصراع.**
٥. **من الدولة الوظيفية إلى الدولة الاستيطانية المتحولة: نقد مقاربات الانهيار واستشراف مستقبل إسرائيل.**
٦. **العقد الثامن لإسرائيل: بين نبوءات النهاية وحقائق القوة ومآلات الصراع.**